Kurdistan No: 3

السنة الأولى • جمادى الآخرة 1445هـ / ديسمبر/كانون الأول 2023م

8 أعوام على تأسيس «مسد»

كردستان

تولاي أوغوللاري:

نظام أردوغان يغتصب إرادة الشعب الكردي

دعوة للاشتراك

تهـدي إليكـم مجلـة «كردسـتان» تحياتهـا وأطيـب أمنياتهـا ويسـعدها أن توفر لكم فرصـة الحصول على العدد فور صدوره بنظام الاشتراك بالتسليم المباشر على العنوان الذي تحددونه.

الاسم: .....
المهنة: .....
العنوان: .....
الهاتف: .....
بريد إلكتروني: .....

أود أن اشترك في مجلة «كردستان»

الاشتراك السنوي 25 دولارا

تسدد القيمة نقداً أو بشيك أو عبر فودافون كاش

للاشتراك:

واتساب 00201015039040

بريد إلكتروني: alkhalejnet@gmail.com

العدد الثالث
السنة الأولى
جمادى الآخرة 1445هـ
ديسمبر/كانون الأول 2023م

كردستان

ملحق يصدر عن مجلة شؤون إيرانية

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
Alkhaleej Center for Iranian Studies
www.alkhalej.net

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

جميع الحقوق محفوظة

محتويات العدد

- الافتتاحية: 8 أعوام على تأسيس «مسد»... موعد مع التاريخ 5
- أنقرة تضرب استقرار المنطقة بشكل عمدي: أبعاد «حرب المسيّرات» التركية شمال وشرق سوريا..... 8
- خمس سنوات على الاحتلال ومازالت الجرائم مستمرة: جناية تركيا في حق السوريين... 2023 العام الدموي..... 12
- عُقد بمشاركة 300 عضو يمثلون كافة الأطياف: وقائع المؤتمر الرابع لـ«مجلس سوريا الديمقراطية»..... 18
- مخطط تركي لتقويض السلم الأهلي السوري: جريمة تغيير «الهندسة الديموغرافية» مازالت مستمرة 22
- الرئيسة المشاركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب في حوار لـ«شؤون إيرانية»: تولاي أوغوللاري: نظام أردوغان يغتصب إرادة الشعب الكُردي 28
- بعد أن انطفأت ذروة الغضب الشعبي: كُرد إيران... ملاحقات بالداخل والخارج 35
- وجود أكثر من 30 قاعدة تابعة لتركيا: العراق... سنوات من السيادة المفقودة..... 39
- بروفايل: رئيس «جمهورية مهاباد» الذي أعدمه الإيرانيون: الإمام الشهيد قاضي محمد... مؤسس الدولة الكُردية 44

المراسلات:

البريد الإلكتروني (التحرير): e-mail : alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:

25 دولارًا أمريكيًا

باقي دول العالم: 50 دولار أمريكي.

حوالات الاشتراك

باسم رئيس المركز:

sherif5566@gmail.com

ثمن النسخة:

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 15 ريالاً – الكويت 1,5دينار – الإمارات 15 درهماً – مملكة البحرين 1,5 دينار – سلطنة عُمان 1,5 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 2,5 دينار – الجزائر 300 دينار – المغرب 30 درهمًا – تونس 5 دنانير – فلسطين 5 دولارات.

Austria,France,Germany and Italy:

EURO 6 – United Kingdom £3 – USA $5.

• سياسة (أخصمك اه .. اسيبك لا) •

8 أعوام على تأسيس «مسد»... موعد مع التاريخ

المجلس تأسس بعد فشل نظام بشار الأسد والمعارضة التابعة للخارج في إيجاد أي حل للأزمة السورية

■■ قبل ثمانية أعوام، وبالتحديد في التاسع من ديسمبر/كانون الأول عام 2015، كان السوريون على موعد مع حدث تاريخي، حيث اجتمعت في مدينة «ديريك» أقصى شمال شرق البلاد؛ القوى المؤيدة للحوار والديمقراطية والحلول الوطنية، والغيورة على وحدة الوطن وسلامته، والتي آلمها استمرار مأساة الشعب السوري، وتشتّته بين فرقاء شتى من قوى المعارضة الوطنية السلمية، وأرّقتها الأخطار التي تهدد مستقبل أبناء هذا البلد المنكوب.

تأسس مجلس «مسد» أوائل شهر ديسمبر/كانون الأول 2015، وضم 16 حزبًا وتيارًا سياسيًا من مكونات المنطقة من العرب والكرد والسريان الآشوريين، إلى جانب شخصيات تكنوقراط.

ويعد المجلس الإطار السياسي لتحالف «قوات سوريا الديمقراطية» الكُردية- العربية، التي تبسط سيطرتها على مناطق شاسعة في شمال وشمال شرقي سوريا، تدعمها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مهامها محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي.

وخرج اجتماع القوى السورية المؤيدة للحوار والديمقراطية والحلول الوطنية، وقتها، برؤية واستراتيجية تجمعها عمل مشترك، تُوّجت بتأسيس «مجلس سوريا الديمقراطية» الذي عُرف اختصارًا بـ «مسد».

في ذلك الوقت، شهد الجميع فشل نظام بشار الأسد والمعارضة السورية التابعة للخارج معًا، في إيجاد أي حل للأزمة السورية، وتركها الساحة للفصائل الإرهابية والراديكالية، حيث سيطر تنظيم «داعش» الإرهابي على أكثر من نصف الأراضي السورية، كما كانت التنظيمات المسلحة الراديكالية التابعة لتنظيم «القاعدة» موجودة أيضًا على الأرض، ما أدى إلى خلق الإحباط لدى كل السوريين، ولذلك كان لابد من ظهور البديل والمعارضة الحقيقية، وهو ما تمثل في تأسيس «مجلس سوريا الديمقراطية».

خلال ثماني سنوات مضت منذ تأسيس «مسد»، أطلق المجلس العديد من المبادرات السياسية لحل الأزمة خلال السنوات الماضية، غير أنها قوبلت بالرفض من قبل النظام وبعض قوى المعارضة مثل «الائتلاف الوطني».

ولـ «مسد» توافقات سياسية مع العديد من القوى الوطنية منها «هيئة التنسيق الوطنية» يونيو/حزيران 2023، و«حزب الإرادة الشعبية» أغسطس/آب 2020، من أجل توحيد الصف السوري، وإنهاء حالة الانقسام التي تعاني منها قوى المعارضة الوطنية.

وقف نزيف الدم السوري

أكد البيان التأسيسي للمجلس، أن «الأزمة السورية أزمة بنيوية ارتكزت على الدولة القومية الأحادية الصبغة، وعلى الاستبداد وإنكار الآخر، لذلك لابد للحل في سوريا أن يتجه نحو اللامركزية والتشاركية والديمقراطية الحقيقية لتمكين جميع المكونات على اختلاف الخصوصيات والرؤى من تحقيق ذاتها في الوطن المشترك الذي يجب أن يحضن الجميع دون إقصاء أو إبعاد أو تحكم أو احتكار أو تسلط، أي لا بد أن يكون وطنًا تسوده القوانين العادلة وتديره المؤسسات الديمقراطية التي ستكون الضمانة الدستورية الحقوقية لسوريا المنسجمة مع هذا العصر. وعلى العكس من ذلك فإن الإصرار على الدولة القومية أو فرض المركزية أو هوية خاصة على الدولة سيخدم تقسيم سوريا وتمزيقها».

ووفق البيان التأسيسي، فإنه «من أجل وقف نزيف الدم السوري وإنهاء

«قوات سوريا الديمقراطية» لجّمت تمدّد «داعش» أعتى تنظيم إرهابي بعد سيطرته على أكثر من نصف البلاد

حالة التشرذم والتبعثر التي تعاني منها سوريا وقواها السياسية والتي تسببت في هدر طاقات المجتمع السوري، ومن أجل مواجهة الإرهاب ودحره واجتثاث جذوره، لا بد من حوار سوري – سوري لإعادة بناء سوريا حرة ديمقراطية على أسس احترام التنوع المجتمعي للنسيج السوري والعدالة والمساواة بين الجنسين واعتبار حرية المرأة هي أساس كافة الحريات. علمًا أن سوريا لها دور مهم في دمقرطة الأنظمة في الشرق الأوسط بأكمله، وهي التي ستحدد معالم أنظمة المئة عام المقبلة، لهذا نعول على سوريا أن تكون ديمقراطية لا مركزية تعددية».

خريطة طريق لحل الأزمة

في إطار مهمته التاريخية، أنهى «مسد» أعمال مؤتمره الرابع، مؤخرًا، في مدينة الرقة شمالي سوريا تحت شعار «وحدة السوريين أساس الحل السياسي، وضمان تحقيق التعددية اللامركزية» بانتخاب قيادة جديدة للمجلس.

«مسد»: سوريا تحوّلت لساحة تصفية حسابات وحروب بالوكالة ومشاريع عابرة للجغرافية ودخيلة على الهوية الوطنية

وتشكلت الرئاسة المشاركة الجديدة من المعارض المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية محمود المسلط، والمسؤولة الكردية ليلى قهرمان، وألغى المؤتمر منصب «الرئيس التنفيذي» الذي كانت تشغله القيادية الكردية إلهام أحمد منذ تأسيسه نهاية 2015.

شارك في المؤتمر نحو 300 شخصية من أعضاء المجلس، بينهم رؤساء وقادة القوى والأحزاب السياسية الأعضاء في المجلس، وممثلون عن الهيئات والإدارات المدنية، ومسؤولون عسكريون من «قوات سوريا الديمقراطية» قسد، وشخصيات وطنية معارضة من الداخل والخارج السوري.

ودعا البيان الختامي إلى توحيد صفوف المعارضة الوطنية، والتمسك بالحوار السوري – السوري عبر الحوار والتفاوض المباشر وفق القرارات الأممية ذات الصلة برعاية وضمانة دولية.

وجاء انعقاد مؤتمر «مسد» الأخير، بعد أيام من مصادقة الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا على عقدها الاجتماعي، الذي أقرّت بموجبه جملة من القوانين الجديدة وغيّرت تسميتها الرسمية لتصبح «الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا» والتوجه نحو توحيد إداراتها المدنية السبع في إطار «إقليم إداري موحد»، وهذه الخطوات تأتي بمعزل عن حكومة نظام دمشق.

طرح المجلس خلال المؤتمر خريطة طريق لحل الأزمة السورية تقوم على 9 بنود رئيسية، تبدأ بإعلان وقف لإطلاق النار بإشراف ومراقبة دولية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمختطفين والكشف عن مصير المفقودين، وإخراج جميع المقاتلين الأجانب من الأراضي السورية وإنهاء جميع الاحتلالات، ورفع الحصار عن جميع المناطق السورية من كل الجهات العسكرية، ورفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد، والعمل على عقد مؤتمر وطني سوري ينبثق عنه مجلس تأسيسي يمثل كافة مكونات الشعب السوري، وتشكيل حكومة انتقالية بكامل الصلاحيات، وإيقاف العمل بالدستور الحالي وتشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور ديمقراطي توافقي جديد.

ونصت وثائق المؤتمر على سعي «مسد» إلى أن يتحول بديلًا وطنيًا ديمقراطيًا سوريًا، واعتبار الحل السياسي عبر المفاوضات السبيل الوحيد والأمثل لإنقاذ البلاد، وإجراء تعديلات في هيكلية المجلس الإدارية، تأتي في إطار أن يصبح نواة مشروع سياسي وبديلًا وطنيًا ديمقراطيًا، واعتبار القضية الوطنية أولوية استراتيجية للوصول إلى حل جميع القضايا العالقة بما فيها قضايا حقوق المكونات.

وفي مناسبة الذكرى الثامنة لتأسيسه، أصدر «مسد» بيانًا ضافيًا جاء فيه: «بعد ثماني سنوات على تأسيس «مسد» وثلاثة عشر عامًا من عمر الأزمة، وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة التي شهدتها سوريا والمنطقة عمومًا، حيث لجمت «قوات سوريا الديمقراطية» تمدّد أعتى تنظيم إرهابي وحررت مدن وبلدات الشمال والشمال الشرقي، وبنت هياكل مدنية تدير شؤونها بنفسها، ومن جهة أخرى تعرّض أجزاء من الشمال السوري للاحتلال التركي وسيطرة الفصائل التي لا تجمعها سوى الإجرام والتنكيل بالسوريين، في الوقت الذي ترزح بقية المحافظات السورية تحت وطأة حكم مركزي مستبد تخضع رقاب السوريين ولا يملك سوى سردية الانتصار الوهمي».

أضاف البيان: «كما لم نشهد أي توافق لحل الأزمة من قبل القوى الدولية المعنية بالملف السوري، وتناحر السوريين فيما بينهم، وتحوّل سوريا لساحة تصفية حسابات وحروب بالوكالة ومشاريع عابرة للجغرافية ودخيلة على الهوية السورية».

«في خضم هذه الوقائع أصبح مجلس سوريا الديمقراطية بتعاون الشركاء والأصدقاء والغيورين على وحدة سوريا ونسيجها الاجتماعي، المظلّة الوطنية للقوى والتيارات السورية الديمقراطية المؤمنة بالحل السوري عبر الحوار والتفاوض.

«إنّنا إذ نبارك للسوريين هذه المناسبة، ندعو ونجدد دعوتنا للسوريين كافة للعمل من أجل بلورة مشروع وطني ديمقراطي نواته سوريا الموحّدة أرضًا وشعبًا وهويته الوطنية الجامعة وفق دستورٍ عصري وحكم لامركزي بتوافق جميع السوريين».

كردستان

أنقرة تضرب استقرار المنطقة بشكل عمدي

أبعاد «حرب المسيّرات» التركية شمال وشرق سوريا

تركيا تواصل تصعيدها ضد «قسد» شمال سوريا

إسراء حبيب

■■ تشهد مناطق شمال وشرق سوريا، خلال الآونة الأخيرة، تصعيدًا عسكريًا واسع النطاق وعدوانًا مستمرًا، من جانب القوات التركية، التي كثفت مؤخرًا ضرباتها بالمسيرات على مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية «قسد».

واستهدفت مسيرة تركية نقطة عسكرية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية، في بلدة الجوادية (جل آغا) بريف القامشلي شمال الحسكة، دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية. وتزامن ذلك، مع استهداف مسيرة تركية لموقع آخر في قرية تل حبش جنوب.

وقصفت القوات التركية مدينة عين العرب (كوباني) شرق محافظة حلب، حيث نفذت 12 ضربة، أسفرت عن أعداد من الجرحى. كما قصفت القوات التركية وفصائل ما يعرف بـ«الجيش الوطني السوري» الموالي لأنقرة، بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون، قرية أبين - بينه التابعة لناحية شيراوا بريف عفرين ضمن مناطق انتشار قوات «قسد» والجيش السوري، ما أسفر عن سقوط جرحى.

وجاء التصعيد على المناطق الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) بعد هجوم نفذه «حزب العمال الكردستاني» ضد موقع عسكري للجيش التركي في شمال العراق، أسفر عن مقتل 12 جنديًا.

وبينما نفذت بالفعل ضربات في شمال العراق، كانت تلك التي حدثت في شمال وشرق سوريا ذات صدى أشد وأعنف، إذ ضربت حقولًا نفطية تديرها «الإدارة الذاتية» التابعة لـ «قسد» ومنشآت أخرى تصب جميعها في إطار إنتاج الطاقة.

أنقرة أعلنت أنها تعتبر البنية التحتية «أهدافًا مشروعة» لعملياتها العسكرية في شمال وشرق سوريا

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن القصف طال منطقتي عين العرب (كوباني) بريف حلب الشرقي والقامشلي بريف محافظة الحسكة، واستهدف محطة الكهرباء في حي ميسلون، محطة القطار وموقع تخزين المحروقات (سادكوب)، ومواقع أخرى. كما استهدف حقولًا نفطية تديرها «الإدارة الذاتية» أبرزها حقول «عودة» النفطي والسعيدة الواقع في ريف مدينة القامشلي.

تعطيل مظاهر الحياة

تشبه حملة القصف الجوية الأخيرة، تلك التي نفذها الجيش التركي في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي بشمال وشرق سوريا، ردًا على الهجوم الذي نفذه «حزب العمال» أمام مبنى وزارة الداخلية في العاصمة أنقرة. وتتشابهان أيضًا بطبيعة المواقع التي يتم استهدافها، وهي في الغالب منشآت نفطية وأخرى تستخدمها «الإدارة الذاتية» الكردية.

وخلال الفترة من 5 إلى 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، دمرت المسيّرات التركية مرافق خدمية ومنشآت حيوية تخص الشعب السوري في شمال شرقي سوريا، وطاول قصفها مخازن وقود وآبار بترول وآخر للغاز ومجمعات غلال ومحطات مياه وكهرباء. وعلى مدار الشهر، استمرت الغارات المتقطعة بالمسيرات، في حين أعلنت أنقرة أنها تعتبر البنية التحتية «أهدافًا مشروعة» لعملياتها العسكرية في شمال وشرق سوريا.

واعتبرت قوات سوريا الديمقراطية «قسد» أن ما قامت به تركيا يعد هجومًا على الإدارة التي طالما كافحت للقضاء على الإرهاب، واسترداد الحكم في الأراضي التي دمرها تنظيم «داعش» الإرهابي.

أدت حرب المسيّرات التركية إلى تعطيل مظاهر الحياة في المناطق الكردية، وتدمير بنيتها التحتية بشكل عمدي، وتتسبب في قتل المدنيين. كما أن تلك الهجمات أجبرت «قسد» على التركيز على معالجة تداعياتها، وهو ما صرف الانتباه بعيدًا عن التدابير

قصف جوي تركي على مناطق خاضعة لقوات سوريا الديمقراطية

صورة أرشيفية لعناصر وحدات حماية الشعب التابعة لـ (قسد) – إنترنت

المستمرة التي تتخذها «قسد» في حربها ضد تنظيم «داعش».

واستهدفت الضربات التركية، موقعًا في حي علايا، وشركة الشمال في محيط الصوامع بحي قناة السويس، ومعمل الإسمنت على الحزام الشرقي ومطحنة في شرق مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة شمال شرقي سوريا.

وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» بأن مستشفيات القامشلي وجهت بالتزامن مع القصف نداءات للأهالي للتبرع بالدم. وأحصى المرصد مقتل 6 أشخاص وإصابة 2 آخرين، باستهداف جوي لمسيرة تركية على موقع عسكري في قرية تل حبش جنوب عامودا بريف القامشلي.

واستهدفت الطائرات التركية نقطة عسكرية تابعة لـ«قسد» في بلدة الجوادية (جل آغا) بريف القامشلي. كما تعرضت قرية طويلة بريف تل تمر شمال غربي الحسكة للقصف. وبلغ عدد الضربات 9 ضربات خلفت 8 قتلى و5 مصابين.

ومع ذلك يكمن الاختلاف بالمحرك الذي دفع تركيا لشن هجمات جوية، إذ أطلقت الأولى بعدما أعلنت أجهزة الأمن لديها أن منفذي هجوم أنقرة تسللوا وعبروا من شمال سوريا. في حين جاءت الحملة الثانية، الحالية، بعد هجوم دام في شمال العراق، وهو ما يعتبره مراقبون غير اعتيادي، ولم يسبق أن حصل خلال السنوات الماضية.

وبالعودة إلى شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وفي أعقاب هجوم أنقرة، وجه وزير خارجية تركيا، حقان فيدان رسالة تصعيدية أعلن فيها: «من الآن فصاعدًا، كل البنى التحتية والفوقية ومنشآت الطاقة التابعة لتنظيم PKK الإرهابي في سوريا والعراق أهداف مشروعة لقواتنا الأمنية والعسكرية والاستخبارية».

ومنذ تلك الفترة، تحولت الضربات الجوية التركية ضد «قسد» إلى مرحلة تصدرها استهداف منشآت الطاقة وحقول تكرير النفط الخام، ومحطات أخرى لتوليد الطاقة.

الحقد التركي الدفين

بالتوازي مع ذلك، واصل الجيش التركي الإعلان عن استهداف قادة كبار في «وحدات حماية الشعب» عن طريق الطائرات المسيرة، أو «على يد عملاء ميدانيين»، كما تقول وسائل الإعلام المقربة من الحكومة التركية.

ويعتبر فريد سعدون، الأكاديمي والناشط السياسي المقيم في القامشلي، أن تركيز التصعيد التركي في شمال سوريا حاليًا يرتبط «بمحاولة ضرب استقرار المنطقة، ومن ثم ديمومة التمويل وطرق الإمداد والمسائل اللوجستية».

وقال «سعدون»: «عندما يتم استهداف الجيش التركي في شمال العراق تبقى المنطقة شمالي سوريا مستقرة، ولذلك مسألة التمويل والإمدادات تبقى في مأمن».

ويشير الناشط السياسي سعدون، إلى أن «الجيش التركي يتقصد استهداف البنية التحتية ومنشآت الطاقة من كهرباء ونفط وغاز لسببين» الأول يتعلق بعدم نيته التصادم مع الولايات المتحدة التي ترفض استهداف القواعد التي تتواجد بها قواتها . ويرتبط الثاني «بمحاولته تأزيم الوضع المأزوم في

مناطق تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية تعرضت لهجمات تركية (الفرنسية)

شمال وشرق سوريا» وإثارة الشعب هناك ضد «الإدارة الذاتية».

وكان التصعيد الأخير، هو الأعنف من نوعه على المنشآت الاقتصادية ومنشآت الطاقة، وتحدث الأهالي في المنطقة عن ضرر بالغ، وخروج جميع محطات ضخ النفط وتجميع الغاز عن الخدمة.

في الوقت ذاته، استهدفت مسيرة تركية منزلًا في بلدة تل رفعت التي تنتشر بها قوات قسد وعناصر من القوات الحكومية السورية. ويعد هذا القصف هو الثاني على البلدة، خلال 24 ساعة، حيث أصيب مدني في قصف مسيرة تركية.

وأحصى «المرصد السوري لحقوق الإنسان» 30 استهدافًا بالمسيرات التركية لمناطق نفوذ الإدارة الذاتية في شمال وشمال شرقي سوريا، منذ بداية العام الحالي، أسفرت عن مقتل 49 شخصًا، وإصابة أكثر من 39 آخرين بجروح متفاوتة.

ونددت الإدارة الذاتية بشمال وشرق سوريا، في بيان، بما وصفته «صمت التحالف الدولي والضامن الروسي» حيال القصف التركي المستمر على مناطقها. وقال البيان: «نرفض بشكلٍ تام هذه الجرائم وسط صمت التحالف الدولي والقوى الضامنة لوقف عملية إطلاق النار (عملية نبع السلام العسكرية التركية في أكتوبر/تشرين الأول 2019)، ونحمل هذه الأطراف المسؤولية عن استمرار الهجمات التركية التي تزداد يومًا بعد يوم، مع دوام الصمت من قبلهم».

واعتبر البيان، أن هذا الموقف سيؤثر بشكل مباشر على النشاطات المشتركة بينهم، وأن «القصف التركي بهذا الحقد الدفين يتعارض مع جميع مساعي تحقيق الاستقرار وضبط البوصلة نحو مكافحة الإرهاب و«داعش" على وجه الخصوص.

■ المصادر:

1- تركيا تواصل تصعيدها ضد «قسد» شمال سوريا وتعلن مقتل 12 من عناصره، موقع الشرق الأوسط، 30 يوليو/تموز 2023.

2- حرب المسيرات التركية تدمر البنية التحتية لـ«قسد» في شمال شرق سوريا وتحد من جهود مكافحة الإرهاب، موقع منتدى فكرة، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

3- «تصعيد عنيف» في شمال سوريا.. لماذا تركّز تركيا على ضرب المنشآت؟، موقع الحرة، 25 ديسمبر/كانون الأول 2023.

كتـــاب العـــدد

مؤامرة استعمارية كبرى على نيل القاهرة

كيف «سرقت» بريطانيا تاريخ الشرق الأوسط؟

كتاب «القاهرة.. بعد قرن من مؤتمر الأربعين حرامي» للكاتب الكردي محمد أرسلان علي، واحد من أهم الكتب التي تناولت تاريخ منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، وما تلا ذلك من أحداث جسام، أدت إلى تقطيع أوصال دول المنطقة وترسيم حدودها، وفق تقسيم استعماري مازال معمولًا به حتى هذه اللحظة.

صدر هذا الكتاب الشائق عن دار «نفرتيتي للنشر» عام 2021، بمناسبة مرور مئة عام على «مؤتمر القاهرة 12-23 مارس/آذار 1921» الذي انعقد بالعاصمة المصرية وقتها، واستمر أسبوعين، برئاسة ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني وقتها، وبحضور أربعين موظفًا إداريًا وسياسيًا وعسكريًا من البريطانيين الذين كانوا يشغلون مناصب سياسية في دواليب الدول بمختلف أرجاء الوطن العربي آنذاك.

وتحدد خلال هذا المؤتمر المستقبل السياسي لعديد من دول الشرق الأوسط، ومن بينها العراق وشرق الأردن وسوريا وفلسطين وتركيا الحالية، وهو يعد من أهم المؤتمرات التي بحثت وحددت مصير العرب والكُرد والأتراك وباقي شعوب المنطقة، بعد سقوط الدولة العثمانية، واحتلال بريطانيا لمستعمراتها في سوريا والعراق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

خمس سنوات على الاحتلال ومازالت الجرائم مستمرة

جناية تركيا في حق السوريين... 2023 العام الدموي

حصيلة الانتهاكات خلال عام 2023 تُسفر عن مقتل 16 شخصًا بينهم 5 نساء... وخطف واعتقال 369 مدنيًا

أحمد النعماني

تركيا ترتكب جرائم حرب في إقليم شمال وشرق سوريا

الطيران الحربي التركي والمسير يدمر كل المحطات الحيوية

■■ ارتكب الاحتلال التركي وحلفاؤه، خلال العام 2023، عددًا كبيرًا من الجرائم المروعة، في حق المدنيين السوريين من سكان مناطق شمال وشرق البلاد، وخصوصًا المناطق التي يعيش فيها الكُرد، وهو ما يكشف القناع عن الوجه القبيح لنظام رجب طيب أردوغان، وعن الحقد الدفين في نفوسهم تجاه السوريين عمومًا، والكُرد بوجه خاص.

وتواصل التدخل التركي ضمن الأراضي السورية، خلال العام المنصرم، بذريعة تأمين الحدود التركية ومواجهة حزب العمال الكردستاني، ورعاية اتفاقيات يتم التسويق إعلاميًا لها لـ «حماية المدنيين من بطش النظام السوري» لاسيما ضمن ما يُعرف بمناطق «بوتين- أردوغان» أي مناطق في إدلب والأرياف التابعة لها.

ولكن ما يحدث على أرض الواقع مغاير تمامًا، فالتدخل التركي لم يجلب للسوريين إلاّ الدمار، ولم يخدم سوى نظام بشار الأسد، فالاتفاقات الروسية - التركية كانت جميعها لصالح النظام ولخدمة مصالح الحكومة التركية فقط.

وجاء عام 2023 ليؤكد دموية التدخل التركي وما حمله من ويلات جديدة لأبناء الشعب السوري، حيث وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، استشهاد 72 مدنيًا سوريًا (9 أطفال و8 نساء و55 رجل وشاب) على يد القوات التركية، سواء برصاص حرس الحدود التركي أو القصف البري أو القصف الجوي عبر الطائرات الحربية والطائرات «المسيّرة» وذلك في مناطق نفوذ الإدارة الذاتية وفي مناطق انتشار قوات قسد وقوات النظام بالإضافة لمناطق أخرى إدلب والحسكة وحلب، كما قتل بالظروف ذاتها ما لا يقل عن 139 من العسكريين. بينما لقي 10 من القوات التركية مصرعهم بأعمال عنف خلال العام 2023 أيضًا.

وأحصى «المرصد السوري لحقوق الإنسان» 155 استهدافًا جويًا من قبل طائرات مسيرة تابعة لسلاح الجو التركي على مناطق نفوذ «الإدارة الذاتية» لشمال وشمال شرق سوريا، خلال العام 2023، تسببت في مقتل 97 شخص، بالإضافة لإصابة أكثر من 107 شخص بجراح متفاوتة.

قصف شبه يومي

شهدت مناطق متفرقة خاضعة لنفوذ الإدارة الذاتية شمال وشمال شرق سورية، تصعيدًا تركيًا مستمرًا عبر قصف شبه يومي، طال مناطق متفرقة في أرياف حلب والحسكة والرقة، هذا التصعيد يتمثل باستهدافات برية من قبل المدفعية التركية ورصاص القوات التركية، واستهدافات جوية تنفذها أغلب الأحيان طائرات مسيّرة تركية وبدرجة أقل طائرات حربية تركية، في ظل الحديث المتواصل عن عملية عسكرية تركية قد تشهدها المنطقة بأي لحظة.

المرصد السوري لحقوق الإنسان، تابع هذا الملف وتمكن من توثيق استشهاد 37 مدني بينهم 6 أطفال و7 نساء، بالإضافة لمقتل 109 من العسكريين، و3 من قوات النظام، على خلفية التصعيد التركي

منظمة حقوق الانسان عفرين–سوريا تكشف حصيلة 6 اشهر من الانتهاكات

على مناطق الإدارة الذاتية خلال العام 2023.

استهدفت القوات التركية بآلاف القذائف الصاروخية والمدفعية أكثر من 80 منطقة في حلب والحسكة والرقة ضمن مناطق نفوذ الإدارة الذاتية لشمال وشمال شرق سورية خلال العام 2023، وتسبب القصف البري التركي باستشهاد 9 مدنيين بينهم سيدتين و4 أطفال، ومقتل 12 من «قسد».

وحرمت الهجمات التركية المستمرة منذ نحو 5 أعوام، عددًا كبيرًا من المناطق والمواطنين من مقومات الحياة الأساسية، من ماء وكهرباء وصولًا إلى خروج المستشفيات من الخدمة وتوقفها عن استقبال المرضى.

وذكرت مصادر حقوقية سورية، أن الاحتلال التركي قصف خلال العام الماضي البنية التحتية في شمال وشرق سوريا، من محطات توليد الطاقة والنفط ومحطات المياه. وتسبب هذا القصف خروج 700-800 مدرسة ومركز غسيل الكلى الوحيد الموجود في المنطقة، من أجل تهجير السكان من مناطقهم وبالفعل ذهبت أعداد للحدود التركية، ولكنها عادت بسبب نيران مدفعية «الجندرمة» التركية، وهي خطوة نحو احتلال ما تبقى من الشمال السوري على غرار ما حدث في رأس العين (سري كانيه) وتل أبيض (كري سبي) وعفرين.

صفقة روسية- تركية

أكد محامون من شمال وشرق سوريا أن هجمات دولة الاحتلال التركي على إقليم شمال وشرق سوريا هي «جريمة حرب» بكل ما تعنيه القوانين والأنظمة الدولية، وتعتبر انتهاكًا واضحًا لحرمة الأديان.

وطالبوا كافة المنظمات الحقوقية والأممية على مستوى العالم أن تنظر إلى هذه الجرائم التي ترتقي إلى جرائم الحرب الدولية، وفقًا للمادة 8 من ميثاق روما التي تُجرّم كل الهجمات التي تستهدف البنية التحتية والأطفال والنساء والمشافي.

وإلى ذلك، كشفت «منظمة حقوق الإنسان عفرين» – سوريا عن حصيلة انتهاكات وجرائم سلطات الاحتلال التركي وفصائل ما يسمى «الجيش الوطني السوري» الموالي لها خلال عام 2023.

وقالت المنظمة في بيان لها: «خمسة أعوام مضت، وها نحن نقترب من بداية العام السادس لسيطرة القوات التركية والفصائل السورية المسلحة التابعة لها على منطقة عفرين تحت مسمى عملية «غصن الزيتون» والتي زعمت بأنها لحماية أمنها القومي على حساب السكان الأصليين الكُرد والعرب والإيزيديين الذين عانوا الويلات من جرائمهم، ولا يزال من تبقى فيها من سكانها يتعرضون لانتهاكات يومية لا حصر لها، تمنع عشرات آلاف النازحين الآخرين من العودة إلى أرضهم وديارهم، واستعادة ممتلكاتهم المسلوبة ، وقد تزامن هذا الهجوم مع هجوم آخر شنته القوات الحكومية السورية بمساندة القوات الروسية والذي أفضى الى السيطرة على

عضوات وأعضاء منظمة حقوق الإنسان عفرين – سوريا، يدلين ببيان تنديداً بجرائم الاحتلال التركي ومرتزقتها بحق النساء في المناطق المحتلة

عموم منطقة الغوطة الشرقية والذي أدى إلى تهجير معظم سكانها الأصليين الى الشمال السوري بما فيها منطقة عفرين في صفقة (روسية- تركية)، كان ضحيتها السكان المحليون في كلتا المنطقتين».

وتشمل الانتهاكات الموثقة في عفرين من قبل منظمات دولية مستقلة ولجان أممية، القتل في هجمات غير مشروعة، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب، والنهب ومصادرة الممتلكات إضافة إلى عرقلة عودة السكان الأصليين ولا سيما الكُرد وممارسات «التتريك» والتغيير الديموغرافي المستمرة على قدم وساق.

وأسفرت حصيلة هذه الانتهاكات خلال عام 2023، عن مقتل 16 شخصًا بينهم 5 نساء، وحالة انتحار، وخطف واعتقال أكثر من 369 مدنيًا، بينهم 39 نساء، وبينهن حالتي اغتصاب واعتداء جنسي و6 حالات اعتقال أطفال.

وتم أيضًا، قطع أكثر من (17700) شجرة وقلع مئات الأشجار المثمرة والحراجية وحرق عشرات الهكتارات من الأراضي الزراعية، وفرض الضرائب والإتاوات من قبل الشرطة العسكرية والمجالس المحلية وفصائل ما يسمى «الجيش الوطني» على أصحاب بساتين الزيتون، حيث تراوحت نسبتها ما بين 10 إلى 50% وقد تصل أحيانًا إلى 70% كضرائب على محصول الزيتون وزيت الزيتون.

كما تم، في إطار سياسة «التتريك» بناء أكثر من (10) مستوطنات والعديد من المدارس الدينية وآخرها في ناحية راجو بإشراف جمعية سيلاني الباكستانية، إضافة إلى افتتاح مركز ثقافي يتبع لمركز (يونس إمره) في حي المحمودية (مدرسة الصناعة) بمدينة عفرين والعديد من المخيمات العشوائية.

وفي الوقت الذي تُغلق قوات حرس الحدود التركي «الجندرما» معابرها الحدودية في وجه السوريين، وتُفتح تلك المعابر أمام دخول المعدات العسكرية وآلات الحرب والقتل، لتزيد الوضع السوري دموية وتعقيدًا، تقف أسلحة الجندرما بالمرصاد بوجه السوريين الباحثين عن بعض من الأمان أفقدتهم الحرب السورية إياه، مستهدفة كل من يقترب من الجدار أو يحاول عبوره.

نشطاء المرصد السوري لحقوق الإنسان، وثقوا خلال العام 2023، استشهاد 34 مدنيًا بينهم سيدة و3 أطفال برصاص قوات حرس الحدود التركي «الجندرما» ضمن مناطق سورية متفرقة واقعة قرب وعند الحدود مع تركيا، كما أصيب 52 بينهم 3 أطفال و5 سيدات برصاص «الجندرما» أيضًا، ورغم ذلك، فإن غياب المساءلة عن تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واستمرار الإفلات من العقاب، يجعل تلك المنطقة المحتلة من قبل تركيا جحيمًا للسكان الذين يتعرضون للقتل والاغتصاب، والنهب والسلب، علنًا.

في بيان إلى الرأي العام، صدر في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدان «مجلس سوريا الديمقراطية»

إبراهيم شيخو، رئيس منظمة حقوق الإنسان في عفرين

استمرار الاحتلال التركي لمنطقتي رأس العين (سري كانيه) وتل أبيض (كري سبي) من محافظتي الحسكة والرقة، حيث تسبب الغزو التركي في تهجير ما يقارب مئتي ألف نسمة من السكان المدنيين من مناطقهم، وارتكاب جرائم وانتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

كما أدان المجلس، بأشد العبارات، استمرار الهجمات العدائية لدولة الإرهاب والاحتلال التركي بواسطة الطائرات المسيرة والحربية والقصف المدفعي على القرى والبلدات والمدن، ومنشآت الطاقة والمرافق الحيوية في مختلف مناطق شمال وشرق سوريا.

وأكد البيان أن «هذه الهجمات والأعمال العدائية التركية التي بلغت أوجها منذ 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ولغاية اليوم، استهدفت أكثر من 200 موقعًا ومنشأة، تسببت فيها خسائر مادية كبيرة، وعشرات الأرواح من المدنيين بينهم أطفال ونساء، وعسكريين وأمنيين مختصين في محاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات، حيث أخرجت هذه الهجمات منشآت النفط والغاز والكهرباء والمرافق الحيوية عن الخدمة، وأثّرت تأثيرًا كارثيًا مباشرًا على حياة أكثر من 5 مليون نسمة من سكان شمال وشرق سوريا.

«إن مجلس سوريا الديمقراطية يجدد مطالبته المجتمع الدولي لإدانة الأعمال العدائية التركية، والتدخل العاجل لوقف الهجمات وضمان حماية السكان والبُنى التحتية والمرافق الحيوية والخدمية، ويطالب البلدان العربية على وجه الخصوص باتخاذ موقف قوي وصارم اتجاه الانتهاكات والجرائم التركية، لطالما اعتبروا أن أمن سوريا جزء لا يتجزأ من أمنهم الإقليمي».

وطالب المجلس، في بيانه، روسيا الاتحادية بالقيام بمسؤولياتها تجاه اتفاقيات خفض التصعيد ووقف الهجمات العدائية التركية، وكما يطالب على وجه التحديد التحالف الدولي لمحاربة داعش وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بتحمّل مسؤولياتهم، وعدم حصر التزاماتهم بحماية أفرادهم العسكريين المتواجدين في المنطقة، بل ضرورة الإقدام على اتخاذ خطوات أكثر فاعلية في الحفاظ على خفض التصعيد وحماية المنطقة من كافة التهديدات المحيطة، إذ لا يمكن تحقيق هذا الهدف في الوقت الذي يتم فيه استهداف البُنى التحتية والمرافق الحيوية والخدمية، فالحفاظ على مقدّرات وامكانيات وطاقات سكان المنطقة شرط أساسي للاستمرار والتركيز على محاربة التهديدات الإرهابية، وهذا يتطلب بأهمية بالغة ضرورة اتخاذ قوات التحالف الدولي اجراءات حازمة وملموسة في وجه التهديدات التركية، والاضطلاع بمسؤولية تأهيل المرافق المتضررة بشكل سريع وعاجل منعاً لتدهور الأوضاع وزعزعة الأمن والاستقرار في شمال وشرق سوريا.

«جرائم حرب» تركية

أدان حقوقيون الجرائم التركية في شمال سوريا، حيث يقول إبراهيم شيخو، رئيس منظمة حقوق الإنسان في عفرين، إنه «يجب محاسبة تركيا على عمليات قصف البنية التحتية لأنها تعتبر «جرائم حرب» بحسب نظام روما الأساسي، سواء كانت الهجمات القادمة من الداخل التركي، أو من أماكن المعارضة وفصائل (الجيش الحر) الموالية لتركيا بحكم التبعية، خصوصًا أن هناك «والي تركي» يحكم المناطق التي تنطلق منها تلك الهجمات، ورأينا في الهجوم الأخير الدرونات تنطلق من الحدود التركية السورية».

وأوضح شيخو، أن ما يعيق عملية المساءلة هي الحصانة الممنوحة لوزير الدفاع ورئيس الأركان التركي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وجود تركيا في حلف «الناتو» ولكن ما يمكن فعله هو مساءلة قيادات الفصائل أو قيادات «الجيش الحر»، يمكن أن يقدم عبر الدول ذات الولاية القضائية العالمية مثل ألمانيا وهولندا ويجب أن يكون موجود طرف تابع للضحية أو الضحية نفسه.

من جانبه، أكد الدكتور مختار الغباشي، نائب رئيس «المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية» أن «هذه الجرائم تنتهك القانون الدولي والشرائع الدولية، ولكن المشكلة أن هناك دول لا تلتزم بالقانون الدولي مثل إسرائيل التي تنتهك قواعد القانون الدولي في غزة ومحصنة بحق النقض الفيتو وتركيا بسبب تجاذبات القوى الدولية ما بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، فهي محط جذب من الطرفين، لأن روسيا والصين يخطبون ودها، وواشنطن لا تريد إغضابها، والضحية عادة تكون الدول الصغيرة، وأصحاب الحقوق التاريخية مثل الشعب الكُردي».

واعتبر الغباشي أن «التجاذبات الدولية تتيح لتركيا أن تنتهك القانون الدولي دون وجود من يسألها عما تفعله، وهذا رأيناه في إقليم شمال وشرق سوريا، وهاجمت البنية التحتية في شمال وشرق سوريا وليس مقرات حزب

الجرائم المروعة ضد النساء والأطفال تكشف «الوجه القبيح» لنظام أردوغان والحقد الدفين في نفوسهم

العمال الكردستاني أو مقرات قوات سوريا الديمقراطية، كما كان يحدث في السابق، وهو وضع مستجد، وكان الدافع له هو صراع غزة الذي خطف الأضواء من العديد من الصراعات في العالم والتجاذبات الدولية؛ لأن كل من القطبين الكبار سواء في واشنطن أو موسكو في وضع لا يسمح لهما أن تبتعد تركيا عنهما، كما أن تركيا وإيران وروسيا هم الثلاثة أطراف الأكثر تحكمًا في الملف السوري».

وأوضح الغباشي أن «تركيا تتحجج بالعملية النوعية التي نفذها حزب العمال الكردستاني في المقر الأمني في أنقرة وأعلن عن مسؤوليته عنها، فقامت بتلك الضربات واستهداف البنية التحتية، مشبها ما تقوم به تركيا بما تقوم به (إسرائيل).

وأضاف نائب رئيس «المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية» أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية لها الحق في محاكمة أردوغان على جرائم الحرب في شمال وشرق سوريا، ورأينا الشكوى التي قدمتها جنوب أفريقيا ضد (إسرائيل) تتهمها بجريمة الإبادة الجماعية، والمحكمة قبلت الشكوى، مبينا أن الوضع بالنسبة لتركيا يتطلب المزيد من التوثيق لهذه الجرائم بشكل كبير وبشكل تفصيلي، وتبدأ توثيق هذه الأفلام وهذه الفيديوهات من أجل تقديم شكاوى في المحاكم الدولية، وتبدأ تسويقها في المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

■ المصادر:

1- منظمة حقوق الإنسان عفرين- سوريا تكشف حصيلة جرائم الاحتلال التركي ومرتزقته خلال 2023، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، 29 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- حقوقيون: تركيا ترتكب جرائم حرب في إقليم شمال وشرق سوريا، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، 12 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- جرائم دولة الاحتلال التركي في شمال وشرق سوريا، موقع إن إف نيوز، 12 ديسمبر/كانون الأول 2023.

كتاب العدد

«تشرشل» و40 موظفًا وسياسيًا وعسكريًا بريطانيًا قرروا مصائر دول الشرق الأوسط قبل مئة عام

ويقول المؤلف: «قبل قرن من هذا التوقيت تم عقد مؤتمر القاهرة في 1921 في فندق سميراميس وسط القاهرة، على ضفاف النيل، وفيه تم اتخاذ الكثير من القرارات والتي كان لها وقعها على مستقبل المنطقة حتى راهننا».

ويناقش علي، المقيم بالقاهرة، بأسلوبه الأدبي البديع، فصلًا مهما من فصول القضية الكردية انطلاقًا من ذلك المؤتمر، ويتناول التأثيرات السلبية له على منطقة الشرق الأوسط، وكيف جرى تقسيم دول المنطقة وتقطيع أوصالها، لخدمة مصالح بريطانيا وحلفائها.

يضع محمد أرسلان علي، في الكتاب، يده على «أصل الداء»، ويشخّص أسباب الصراعات القائمة حاليًا. وذلك من خلال التأصيل لعملية غرس جذور التفرقة والصراع، ووضع أسس المشكلات التي مازالت تعاني منها المنطقة حتى الآن، وتلقي بظلالها على عدة قضايا، في مقدمتها القضية الكُردية.

التاريخ «المسروق»

يقول الكاتب، في مقدمة كتابه، «إن ما نشهده في الوقت الراهن من حالة التشتت والفوضى التي تضرب المنطقة بشكل عام، من مشرقها لمغربها ومن شمالها لجنوبها، يُحتم علينا التفكير ولو قليلًا للبحث في أسباب هذا الوضع الذي وصلنا له ونحن في بدايات الألفية الثالثة».

ويضيف: «رغم التطور التقني والمعلوماتية التي نعيشها والتي نكرر فيها كثيرًا أن العالم بات «قرية صغيرة»، إلا أن ما نعيشه يوصلنا لنتيجة مفادها أننا وحتى ضمن هذه القرية الصغيرة لا نعي ولا نُدرك ماذا يحصل ولماذا؟ فهل لهذا علاقة بمنظومتنا الفكرية والمعرفية التي نقتنع فيها بعض الأحيان بأننا نمتلك ولو اليسير القليل منها، أم أنَّ مقدار المعلومات التي تم حقنها في أدمغتنا ما هي إلا معلومات مغلوطة وليس لها أية علاقة بالحاضر الذي نعيشه ولا لها أية روابط بالماضي، وبالتالي بالتاريخ؟».

ووفق المقدمة، فإن التاريخ الذي حفظناه على أنه مصدر عزتنا وقوتنا وحضارتنا التي انتشرت في أصقاع العالم، وأننا نحن الذين علَّمنا الآخر ما توصل إليه من مكتشفات يتغنى بها الآن، ومن علوم، ما هي إلا «سرقة» بتعبير الكاتب، من تاريخنا الذي هجرناه.

عُقد بمشاركة 300 عضو يمثلون كافة الأطياف

وقائع المؤتمر الرابع لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»

أعمال المؤتمر الرابع لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»

■■ عُقدت في مدينة الرقة السورية، يوم 20 ديسمبر/كانون الأول الجاري، أعمال المؤتمر الرابع لـ «مجلس سوريا الديمقراطية» بمشاركة واسعة من مختلف أطياف المجتمع السوري، وممثّلين عن كافة محافظات سوريا؛ أحزابًا وكُتلًا وشخصيات مستقلة.

وخلال الافتتاح، أُلقيت كلمات من قبل الحضور الغفير، ومن بينها كلمة الرئاسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، وكذلك كلمة القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، وأيضًا الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

سحر عزوز

شارك في أعمال المؤتمر 300 عضو، يمثلون الأحزاب السياسية والأفراد، وممثلين عن الفعاليات الاجتماعية والمنظمات النسوية والمدنية، وممثلين عن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وممثلين عن قوات سوريا الديمقراطية «قسد».

وشارك في افتتاح المؤتمر عدد كبير من ممثلي القوى والأحزاب السياسية السورية وألقيت العديد من الكلمات سواء بالحضور أو عبر تقنية البث المباشر، كما تلقى المؤتمر العديد من البرقيات بهذه المناسبة.

سوريا «لا مركزية ديمقراطية»

بعد استذكار الشهداء والترحّم على أرواحهم الطاهرة، أشارت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، السيدة أمينة عمر، من خلال كلمتها، إلى «أهمية انعقاد المؤتمر الرابع لمجلس سوريا الديمقراطية الآن لاسيما في ظل

تكريم «الرئيس التنفيذي» السابق للمجلس القيادية الكردية السيدة إلهام أحمد

المؤتمر يؤكد أهمية استمرار العمل على تنشيط الحوار السوري- السوري من أجل الوصول لتوافقات وطنية

الظروف العالمية والإقليمية والمحلية الصعبة، خاصة ما تمرّ به سوريا مع غياب القوة السياسية الفاعلة التي تقود الحل في البلاد».

وأشارت عمر، أيضًا إلى الرغبة الحقيقية للمجلس في إيقاف نزيف الدّم السوري وإحلال السلام والاستقرار الدائمين، وعدم الانجرار خلف أجندات الدول الضالعة في الملف السوري والتي تسعى نحو تحقيق مصالحها في الدرجة الأولى، في إشارة واضحة لما يحدث في الشمال السوري حيث الاحتلال والتغيير الديموغرافي.

وأكّدت عمر، في كلمتها، على القناعة المطلقة بأن الحل السياسي لا يمكن أن يتقدم دون الاعتماد على الشعب السوري وقواه الحية وعلى القرارات الأممية التي تضمن تحقيق الانتقال الديمقراطي والاستقرار في سوريا بما يمكن أن يساهم في حل الكثير من مشاكل الشرق الأوسط .

وأوضحت، أن «مشروع سوريا لا مركزية ديمقراطية» يرتكز في بنائه على الهوية الوطنية الجامعة وحقوق كافة مكونات الشعب السوري بكل أشكالها هو الأمل المعقود عليه للحل في سوريا، وعليه كان التأسيس ومن ثم توحيد الإدارات الذاتية والمجالس المدنية في مناطق شمال وشرق سوريا بعد تحريرها من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، فكانت الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا.

كما أكّدت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية أن سوريا عانت وما زالت تعاني من الكثير من المشاكل على المستوى القومي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتعليمي، وهذه المشاكل ناجمة في معظمها عن طبيعة وذهنية الأنظمة المتعاقبة على حكم سوريا، وتعنّت وتشدد النظام الحالي ورفضه تقديم أي تنازلات تجاه الشعب السوري وتطلعاته إلى الحرية والكرامة».

وختامًا أكّدت عمر على ضرورة التأسيس لدولة وطنية وفق دستور يتوافق عليه الجميع يضمن حياد الدولة تجاه مكوناتها العرقية والدينية، ويتساوى فيها

جانب من أعمال المؤتمر الرابع لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»

الجميع. الأمر الذي يستدعي للتفكير أن تكون قيم المجتمع نصب أعيننا سورية الصفة والانتماء والمرجعية، بما يعني أن المرجعية هي الهوية السورية المؤكدة لحقيقة التنوع والتعدد التي يمتاز بها شعب سوريا. والتأكيد على أن الحل سيكون بين السوريين، سواء مع الجهات الرسمية، أو من خلال اتفاق يتم التوصل إليه بين السوريين عبر مؤتمر وطني جامع.

وحدة الطيف السوري

شدد المؤتمر على أهمية استمرار العمل على تنشيط الحوار السوري – السوري من أجل الوصول إلى توافقات وطنية، تعزز وحدة الطيف السوري المؤمن بالمشروع الوطني الديمقراطي وتعزيز جهوده في تحقيق وحدة سوريا أرضًا وشعبًا، كما أكد المؤتمر على أن مجلس سوريا الديمقراطية ملتزم بالخطاب الوطني السوري وأن يهتم بكافة القضايا الوطنية بذات المستوى، وأن يعمل على تبني مواقف جامعة للسوريين، وفكر يلتزم الديمقراطية وحقوق الإنسان ووحدة وحرية سوريا، كما حث المؤتمر أعضائه على بذل كل ما يمكن من جهود لاستكمال تحقيق أهداف المجلس على الصعيد الوطني، واعتبر المؤتمرون أن مجلس سوريا الديمقراطية لا يزال يمثل أهم مشروع سوري ذو رسالة وطنية تعبر عن حقيقة التنوع الثقافي والقومي والديني، وتجسد قيم التسامح والعيش المشترك.

أكد المؤتمر على مكانة الدول العربية وأهمية دورها في المنطقة، وأبدى المؤتمر انفتاحه على أي مساهمة تهدف لاستعادة الدور العربي في سوريا على ركيزة دعم إرادة السوريين في الانتقال الديمقراطي، واستعادة دورها كلاعب حيوي في ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي.

كما شدد المؤتمر على أهمية التواصل والتنسيق مع مختلف القوى الدولية الفاعلة في الشأن السوري في مقدمتها الأمم المتحدة ودول مجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والعمل معهم على تحسين الحالة الإنسانية للسوريين، وتطوير خطط الدعم والإغاثة وبشكل خاص تحسين حال السوريين في المخيمات داخل وخارج البلاد.

وأكد المؤتمر على أهمية العامل الأممي في إرساء أسس الحل السياسي، وتم التوافق على ضرورة التنسيق والعمل مع مختلف القوى الدولية بهدف توضيح مقاصد وأهداف مشروع مجلس سوريا الديمقراطية، وحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لتحقيق التوافق حول حل سياسي يتمثل فيه السوريين دون أي إقصاء.

كذلك، جدد المؤتمر تأكيده على العمل على استعادة سيادة سوريا الكاملة على ترابها، وأن سوريا دولة تلتزم بقواعد حسن الجوار، وعليه فإن السوريين مدعوون للعمل معًا وفق برنامج وطني لإنهاء جميع الاحتلالات للأراضي السورية، ورفض المؤتمر جميع محاولات فرض التغيير الديموغرافي وتهجير السكان الأصليين ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم تحت أي ذريعة كانت، وأدان المؤتمر عمليات التغيير الديموغرافي التي يقوم بها جيش الاحتلال التركي في الشمال بالتعاون مع الفصائل السورية المتطرفة التابعة له.

كما ركز المؤتمر على العمل لأجل

المشاركين في المؤتمر نحو 300 شخصية من أعضاء المجلس، وممثلون عن الهيئات والإدارات المدنية

حشد القوى السورية كافة والاستفادة من التنوع الديموغرافي وجعله نقطة ارتكاز من أجل كسب الدعم الإقليمي والدولي، وأن يتم التعامل مع قضية أي مكون سوري باعتبارها قضية وطنية ومراعاة خصوصية المكون نفسه وتجيير أي تطابق في المحيط يستند إلى الجانب الفكري أو القومي أو الديني في خدمة المصالح الوطنية لجميع السوريين، واعتبار أي عمق قيمة مضافة تساهم في دعم المشروع الوطني السوري الذي يرعاه «مسد».

ورأى المؤتمر أن من حق أي قوى سورية عقد اتفاقات سياسية أو ثقافية أو تدريبية في سياق تبادل التجارب مع قوى غير سورية، ولا يحق لأي جهة أن تعقد معاهدات مع الدول تتعلق بالمصالح الوطنية السورية والممتلكات الوطنية؛ فهذا العمل من حق القوى المنتخبة التي تمثلها الحكومة الشرعية الجديدة التي تتشكل استنادًا إلى معايير وقواعد النظام الديمقراطي.

من جهة ثانية، أكد المؤتمر على أن القضية الكُردية قضية وطنية بامتياز يجب حلها حلًا عادلًا وفق العهود والمواثيق الدولية ضمن دستور سوريا الجديد، وأنها تشكل مدخلًا لحل مختلف قضايا المكونات القومية الأخرى في سوريا، كما أكد المؤتمر على أن المكون السرياني الآشوري مكون سوري أصيل ويجب أن يعترف الدستور السوري بحقوقه وضمان التعبير عن نفسه.

وأكد المؤتمر على ضرورة التعاون ودعم المجتمع المدني للقيام بدوره الحقيقي الفعال وتنمية العلاقات بما يخدم التوجهات والقضايا التي تصب في المصلحة الوطنية السورية والعمل على مشاريع حشد ومناصرة للقضايا الوطنية، وتأسيس شكل من العلاقة مع المجتمع المدني المحلي والمؤسسات الثقافية والعمل على تصحيح المفاهيم والإشكالات، وتنظيم وعقد مؤتمرات وورش عمل على المستوى الدولي والإقليمي لشرح مشروع «مسد» والنقاش حول المبادئ التي يتبناها والأهداف التي يسعى إليها.

كما أكد المؤتمر دعمه الحراك السياسي على كامل الجغرافيا السورية ومساعدة الأحزاب الناشئة على مستوى تبادل الخبرات التنظيمية والسياسية، ودعم وتوسيع العمل النسوي والشبابي والمشاركة والعمل على تأسيس ودعم منظمات نسوية وشبابية وصولًا إلى عقد مؤتمرات لكل منهما على المستوى السوري.

كذلك، أقرّ المؤتمر نظامه الداخلي الجديد والوثيقة الأساسية، إلى جانب اعتماد خارطة طريق لحل الأزمة السورية، كما اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات المتعلقة بالجانب التنظيمي من بينها قبول انضمام عشرة قوى وأحزاب وشخصيات بالإضافة إلى إجراء تعديل في الهيكلية التنظيمية بما يساهم في زيادة المرونة في العمل بهدف رفع سوية أداء المجلس في المرحلة القادمة.

■ المصادر:

1- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع لمجلس سوريا الديمقراطية، موقع المرصد، 21 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- المؤتمر الرابع لـ«مسد»: الرئيسة المشتركة تؤكد على ضرورة التأسيس لدولة وطنية وفق دستور يتوافق عليه الجميع، موقع مجلس سوريا الديمقراطية، 20 ديسمبر/كانون الأول 2023.

مخطط تركي لتقويض السلم الأهلي السوري

جريمة تغيير «الهندسة الديموغرافية» مازالت مستمرة

تقرير حقوقي لمنظمة «سوريون من أجل الحقيقية والعدالة»، بعنوان «التجمعات السكنية» في عفرين: مخططات هندسة ديمغرافية أم مشاريع لإيواء نازحين؟ والصور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية تُظهر قرية «كويت الرحمة» التي تمّ بناؤها كجزء من «التجمّع السكني» الذي تمّ بناؤه على سفح «جبل الأحلام».

الاحتلال التركي استمر خلال 2023 في تنفيذ مخططاته الهادفة لإحداث أكبر قدر من التغيير الديموغرافي

مروان محمود

واصل الاحتلال التركي، خلال العام 2023، تنفيذ مخططاته الشيطانية الهادفة إلى إحداث أكبر قدر ممكن من التغيير الديموغرافي والتهجير القسري للسكان، في مناطق شمال وشرق سوريا، وهو ما يؤدي إلى تغيير «الهندسة الديموغرافية» لتلك المناطق، ويغير التركيبة السكانية المستقرة من آلاف السنين، ما سيؤدي إلى تقويض السلم الأهلي والتعايش المشترك بين القوميات، الذي تتسم به هذه المنطقة

تركيا تستهدف المناطق السكنية وليس فقط النقاط العسكرية- إنترنت

فصائل «الجيش الوطني» منعت مئات العائلات الكُردية النازحة بسبب العمليات العسكرية التركية من العودة إلى ديارها

منذ قديم الزمن.

وتعزز سلطات الاحتلال التركي هذه التغييرات الديموغرافية التي تُعد في حد ذاتها «جريمة حرب» طبقًا للقانون الدولي، بشكل مستمر، من خلال استحداث تدابير من شأنها تغيير الخريطة السكانية، ومن ذلك إدخال نظام جديد لبطاقة الهوية الشخصية، تحجب من خلاله بيانات السجل المدني الأصلية المتعلقة بأصول العائلات، ما يجعل من المستحيل التمييز بين السكان الأصليين، والنازحين واللاجئين الذين تم توطينهم في تلك المنطقة. وتشكل هذه التطورات خطرًا على إمكانية عودة السكان الأصليين إلى بيوتهم وقراهم، ويجعل أي تسوية في المنطقة مستقبلًا أمرًا شبه مستحيل.

وذكر تقرير لرابطة «تآزر» للضحايا، صدر مؤخرًا، أنه خلال الغزو العسكري التركي لمناطق في شمال شرق سوريا، تحت مسمى عملية «نبع السلام» في أكتوبر/تشرين الأول 2019 وبعده مباشرةً، قصفت تركيا وفصائل ما يُسمى «الجيش الوطني السوري» المدعومة منها، قصفًا عشوائيًا، المباني المدنية ونهبت بشكل منهجي الممتلكات الخاصة للسكان المحليين، من مختلف المكونات، ولا سيما الكُرد.

ووفق التقرير، منعت فصائل «الجيش الوطني» مئات العائلات الكُردية النازحة بسبب العمليات العسكرية التركية من العودة إلى ديارها.

قبل ذلك، أسفر الهجوم العسكري التركي في عام 2018 على عفرين، والذي أطلقت عليه تركيا اسم عملية «غصن الزيتون»، عن مقتل عشرات المدنيين وتهجير عشرات الآلاف بحسب الأمم المتحدة، ووضعت فصائل «الجيش الوطني» يدها على ممتلكات المدنيين الكُرد في عفرين، ودمرتها، ونهبتها دون تعويض أصحابها، كما أسكنت مقاتلين وعائلاتهم في منازل السكان.

وأدت عمليتا «نبع السلام» و «غصن الزيتون» إلى نزوح ما لا يقل عن 350 ألف من سكان مناطق عفرين ورأس العين/سري كانيه وتل أبيض شمال وشمال شرق سوريا، من بينهم أكثر من 36

رجل يستعد لركوب دراجة نارية بالقرب من حريق مشتعل في منشأة نفطية في القحطانية/ تربه سبيه شمال شرق سوريا قرب الحدود التركية في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2023

الجيش التركي استولى على قرية «الداودية» الكُردية وقام بتحويلها إلى قاعدة عسكرية لقواته وحلفائه

ألف شخص يعيشون في ثلاثة مخيمات غير رسمية، تديرها الإدارة الذاتية في منطقة الشهباء شمالي حلب.

ويجري الاستيلاء على منازل وممتلكات المدنيين أو تدميرها أو احتلالها بصورة غير قانونية، ومنع عودة عائلاتٍ كرديةٍ نازحة جرّاء العمليات العسكرية التركية، أو ابتزازها وتهديدها، وهي انتهاكات ارتُكبت على نطاق واسع من قبل القوات التركية وفصائل «الجيش الوطني السوري» المُعارض، في مناطق عفرين ورأس العين/ سري كانيه وتل أبيض.

وكان «المرصد السوري لحقوق الإنسان» قد اتهم في أحد تقاريره إبان عملية «نبع السلام» القوات التركية والفصائل الموالية لها، في عفرين، بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد أبناء المنطقة، في مسعى لإجبارهم على الرحيل من منازلهم وأراضيهم.

سلب ونهب علني

وثّقت رابطة «تآزر» للضحايا، في تقريرها، أنماطًا متكررة ومنهجية من عمليات السلب النهب والاستيلاء على ممتلكات المدنيين السوريين، خاصّةً تلك التي حدثت خارج إطار العمليات القتالية، مثل سلب الممتلكات العقارية والاستيلاء عليها بدون وجه حق، أو بيعها أو حرقها وتدميرها، وطرد سكانها الأصليين، ودفعهم قسرًا إلى مغادرة المنطقة.

ومنذ دخول القوات التركية و«الجيش الوطني» مناطق عفرين ورأس العين/ سري كانيه وتل أبيض، وبعد قيام الأخيرة بنهب الممتلكات المدنية، احتل مقاتلوها وعائلاتهم منازل المدنيين، بعد نزوح سُكانها قسرًا، أو قاموا بعد ذلك بإجبار السكان، ولا سيما الكُرد، على ترك منازلهم، من خلال التهديد والابتزاز والقتل والاختطاف والاعتقال والتعذيب.

ومع قيام قوات «الجيش الوطني» بنهب ممتلكات المدنيين أو الاستيلاء عليها

بشكل منهجي، قدّم مدنيون شكاوى إلى المجالس العسكرية التابعة لتلك القوات، أو المجالس المحلية التابعة لـ الحكومة السورية المؤقتة – التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمُعارضة السورية – في مناطق عفرين ورأس العين/سري كانيه وتل أبيض، لكنهم لم يتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم، وعلى الرغم من ذلك، قام عناصر «الجيش الوطني» بتهديد الكثيرين منهم أو ابتزازهم أو احتجازهم، بينما اختُطف آخرون وأُجبروا على دفع فدية لقادة في المليشيات المسلحة لقاء إطلاق سراحهم.

وتعددت صور وأنماط الاستيلاء على ممتلكات المدنيين في عفرين ورأس العين/ سري كانيه وتل أبيض، مثل كتابة أسماء فصائل «الجيش الوطني السوري» أو قادتها على جدران المنازل، كدلالة على مصادرتها لتلك العقارات، أو وضع علامات الحجز عليها، في إشارة واضحة لمنع العودة، ومن ثم شغل تلك الممتلكات، أما بعائلات عناصر «الجيش الوطني» أو عبر استخدامها كمقرات عسكرية أو مؤسّسات إدارية تتبع للمجالس المحلية، لكن دون إخطار أصحابها أو عرض تعويضات عليهم.

تقرير أممي يؤكد وجود حالات «ابتزاز جنسي» وإرغام المواطنين الكُرد على دفع ضريبة مقابل البقاء في منازلهم

وتورطت القوات التركية أيضًا في الاستيلاء على الممتلكات، وتدميرها، ومنع عودة السكان إليها، كما حدث في قرية «الداودية» شرقي رأس العين/سري كانيه، حيث استولى الجيش التركي على القرية الكُردية، وقام بتحويلها إلى قاعدة عسكرية لقواته، بعد جرف عدد كبير من المنازل وتحويل أخرى إلى ثكنات استوطن فيها الجنود الأتراك، في حين تمَّ منع المدنيين الكُرد من العودة إلى القرية، أو حتى دفن جثث موتاهم في مقبرتها.

إلى ذلك، قامت الحكومة التركية باستقدام آلاف العائلات السورية النازحة قسرًا من مناطق سورية أخرى بفعل النزاع، وتوطينها في منازل تمَّ تهجير سكانها الأصليين في عفرين ورأس العين/سري كانيه وتل أبيض، وتمَّ إخلاء الكثير من المنازل من ساكنيها الكُرد، وتوطين عائلات لأفراد من «الجيش الوطني السوري» مكانهم. كما تم توطين 55 عائلة على الأقل، تضم نساء وأطفال مقاتلي تنظيم « داعش»

تركيا تقصف المنشآت الحيوية في شمال وشرق سوريا– وكالات

تُظهر الصورة منزل المدني النازح قسراً «محمد تقرق» في رأس العين/سري كانيه، والذي تمَّ الاستيلاء عليه وتحويله إلى مقر عسكري من قبل فرقة «السلطان مراد»، عقب عملية «نبع السلام» التركية، وتهديد مالكه بالاعتقال والقتل إذا فكر بالعودة.

الإرهابي، معظمهم عراقيون، في منازل تمَّ الاستيلاء عليها ضمن رأس العين/سري كانيه.

وأحد الآثار الكارثية لهذه الانتهاكات هو تغيير الهندسة الديموغرافية للمناطق ذات الغالبية الكُردية في سوريا، الذي أصبح يشكل قلقًا متزايدًا لدى سكان تلك المناطق، لا سيما مع إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مطلع مايو/أيار 2022، عن تحضير حكومته مشروعًا يتيح «العودة الطوعية» لمليون لاجئ سوري تستضيفهم تركيا إلى بلادهم.

وتلا هذا التصريح، قيام الحكومة التركية بإعادة الآلاف من السوريين بشكل قسري إلى الشمال السوري، رغم التحذيرات الدولية باعتبار سوريا غير آمنة.

رغم ذلك، فقد ألغت الحكومة التركية بين عامي 2019 و2021 تصاريح الإقامة لأكثر من 155,000 سوري واحتجزتهم في معسكرات متاخمة للحدود التركية السورية، لتقوم بعدها بترحيلهم قسرًا إلى الأراضي السورية، وفيما تزعم تركيا أنَّ عمليات الترحيل التي تقوم بها «طوعية» بيد أنَّ شهادات السوريين المرحلّين تفيد بخلاف ذلك، وهناك تقارير تؤكد تعرض سوريين في تركيا للاستغلال والابتزاز والتهديد بالاحتجاز طويل الأمد لإجبارهم على التنازل عن تصاريح إقامتهم.

من جهة ثانية، وثق تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا التابع للأمم المتحدة، جاء في حوالي 29 صفحة، حالات ممنهجة لسرقة ونهب الممتلكات وتهجير الكُرد من منازلهم، فضلًا عن «احتلال مقاتلي الجيش الوطني السوري وعائلاتهم للمنازل بعد فرار المدنيين، وإجبار السكان وأغلبهم من الكُرد على ترك المنازل من خلال التهديد أو الابتزاز والقتل والاختطاف والتعذيب والاحتجاز».

وذكر التقرير الأممي، أن هناك حالات ابتزاز وعنف جنسي وإرغام المواطنين على دفع ضريبة على المحاصيل الزراعية مقابل البقاء في المنزل.

ووصف التقرير النهب وتدمير الممتلكات، ومنها الممتلكات الثقافية والتراثية والدينية بأنها «جرائم حرب».

وكان الاستهداف، بشكل عام، يخص الكُرد، وفقط، مؤكدًا أن الجانب التركي كان على دراية تامة بكل ما يحدث من ممارسات وخروقات.

نجم عن ذلك، نزوح أكثر من نصف سكان مدينة عفرين المتسبب في إحداث تغيير ديموغرافي بالمنطقة، وفق تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، والذي قال إن «الكُرد يتخوفون من العودة لبيوتهم خشية تطهير عرقي بحقهم، تمارسه أنقرة وحلفاؤها من مقاتلي المعارضة المسلحة».

سياسة «الإبادة الناعمة»

يقول الباحث السياسي كريم شفيق، إن الأوضاع في شمال غرب سوريا، تحديدًا المناطق الخاضعة لسيطرة ما يعرف بـ«الجيش الوطني» المدعوم من تركيا، تكاد تتجاوز مشهدها الإنساني والحقوقي الصعب، بفعل الممارسات العدوانية بحق الكُرد، وتهجيرهم من منازلهم، وتوطين آخرين بعضهم نازح من مناطق مختلفة، والبعض الآخر من الوافدين الجدد، برعاية القوات التركية.

وهذا النزوح السكاني مع سرقة الموارد، ونهب الممتلكات، تشكل ضغوطات عملية لتحقيق سياسة التغيير الديموغرافي كما تطمح لها أنقرة برؤيتها الراديكالية، وسياسة «العثمانية الجديدة» التي تتبنى مقاربة عنيفة بحق المكون الكُردي، وحقوقه التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وتتخطى مخاطر الهجمات التركية في المناطق الكُردية بشمال سوريا، حدود وأفق التهجير والتغيير الديموغرافي. وذلك في ظل محاولات محمومة لنشر ثقافة اجتماعية ودينية مغايرة للأنماط التقليدية للبيئة التي تبدو متنوعة في الظاهر، بينما تتوخى فرض القيم والممارسات المتشددة قسرًا من خلال العنف الرمزي والإبادة الناعمة. وذلك جنبًا إلى جنب مع السلاح الذي يفتك بالأجساد.

ومن بين تلك المخاطر، هي الاعتماد على مكونات من خارج الحيز الاجتماعي، وتوطينها بالمناطق التي تخضع لنفوذ القوات التركية بشمال سوريا، بهدف شلّ أي حراك أو مقاومة.

ومن خلال هذه المكونات، تضحى مهمتها تعطيل ومحو الذاكرة الثقافية والتاريخية للمكان، وإلغاء هويته. ومن ثم تتولد تلقائيًا ذاكرة جديدة بأجساد مشوهة ومنبوذة، تسعى إلى مقاومة الوجود الاجتماعي التاريخي الذي يرفض بقاءها ويطالب بعزلها.

ويضيف الباحث، أن الأغراض التركية لن تتحقق سوى بتغيير ديموغرافي في المنطقة الكُردية، الأمر الذي لن يتم سوى بالاستعانة بقوى همجية وأصولية تتولى إدارة السياسة تدميرية مثل «داعش» وغيرهم من القوى المتشددة قوميًا ودينيًا. وهو ما يسهل عملية إعادة هندسة المنطقة اجتماعيًا بالشكل المطلوب في ذهنية أردوغان العدائية للكُرد.

■ المصادر:

1- التغيير الديمغرافي بشمال سوريا.. أردوغان والاشتهاء التاريخي للعنف ضد الأكراد، موقع الحل، 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- تركيا تدير التدمير والتغيير الديمغرافي في شمال سوريا... تقرير جديد، موقع مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

3- أين بيتي: انتهاكات حقوق الملكية في شمال سوريا تُكرّس التغيير الديمغرافي، موقع رابطة تآزر للضحايا، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2023.

جرائم تركيا وفصائلها بسوريا

كتـــاب العـــدد

الاستعمار غرس جذور التفرقة والصراع

ووضع أسس المشكلات التي تعاني منها

المنطقة حتى الآن

وحينما عجزنا عن ترجمة ذلك التاريخ، وما يحمله من علوم ومعرفة وعن إعطائه دفعة ليرفع المجتمعات والبشر إلى التطور، بتنا نجتر ذاك التاريخ، ونلوك به عَلَّنا نُطمئن أنفسنا ونخرجها من دائرة التكرار والدوران حول الذات، حتى أصابتنا هلوسة الغرور وجنون العودة لذلك الماضي لعَلَّه يشفع لحالنا البائس، ويُخرجنا مما نحن فيه.

لكن التاريخ لا يُعطي شيئًا لأحد، إن هو بنفسه لم ينهض من حالة السكون والتكرار التي يعيشها، وإن لم ينفض عن نفسه البؤس والقنوط، والأهم من ذلك هو التخلص من «الجبرية والقدرية» التي باتت جزءًا من حياتنا.

ويأتي الكتاب، وفق كاتبه، «بعد قرن كامل تركناه وراءنا مليء بالمآسي والتراجيديات والأفراح والأتراح، وكل شيء فيه متشابك مُعقد، وكأنه لوحة تختزل حياتنا التي لا معنى لها، سوى أننا نكررها ولا نعرف لماذا».

المهم، أن تستمر الحياة بما تحمله لنا من مفاجآت وصدمات وكوارث وحروب، حتى اعتدنا عليها وباتت جزءًا من شخصيتنا وهويتنا المتقاتلة على أتفه وأحطّ الأشياء، بعدما غلّفوها بألف هالة مقدسة وقدموها لنا على أنه لا حياة دون هذه المقدسات الإلهية، أو لا كرامة للإنسان من دونها. فمن مصطلح الاستقلال والجلاء والوطن والعَلَم والنشيد الوطني والأمة الواحدة والحرية أو الاشتراكية، وكذلك القائد المُلهم والزعيم الضرورة إلى الحدود المقدسة، والتي يجب ألاّ نفرط بحبة رمل وتراب فيها ولو على حساب فناء المجتمع والتضحية بالبشر.

وهناك، طبعًا، العشرات من المقدسات التي ما زالت محفورة في بواطن خلجات قلوبنا، والتي لم نعد نستطيع حتى مجرد التفكير دون أن تدغدغنا تلك الكلمات. كيف يمكننا أن نصدق التاريخ وما علمونا إياه، وها هو الحاضر يتم تزويره أمام أعيننا من قِبَل الزعماء ومؤرخي السلطة والنظم الحاكمة؟

الرئيسة المشاركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب في حوار لـ «شؤون إيرانية»

تولاي أوغوللاري: نظام أردوغان يغتصب إرادة الشعب الكُردي

حوار- شريف عبد الحميد:

أكدت البرلمانية التركية البارزة تولاي حاتم أوغوللاري، الرئيسة المشاركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، النائب في البرلمان التركي، أن نظام رجب طيب أردوغان وحزبه «العدالة والتنمية»، يغتصب إرادة الشعب الكُردي، مشيرة إلى أن السيد عبد الله أوجلان، زعيم الشعب الكُردي، السجين حاليًا في تركيا، لديه القدرة على إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وأضافت أوغوللاري، النائب عن حزب «اليسار الأخضر»، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن كبار المسؤولين التنفيذيين في «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا الآن، لديهم علاقة تجارية وثيقة مع (إسرائيل)، معتبرة أن سياسة حكومة أردوغان تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، هي أنهم «يبكون مع الراعي ويأكلون مع الذئب»!

واعتبرت النائبة البرلمانية، أن النظام التركي لعب دورًا كبيرًا في تحوّل حوض شرق البحر المتوسط إلى «مناطق صراع»، وأن «نظام الرجل الواحد» الحاكم في تركيا الآن نظام شمولي خارج حتى عن دستور الانقلاب، وأنه لابد من التخلي بشكل عاجل عن «لغة الاستقطاب» التي تهيمن على المجال العام في تركيا... **وإلى نص الحوار:**

سياسة حكومة أردوغان تجاه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أنهم يبكون مع الراعي ويأكلون مع الذئب!

سياسة حكومة أردوغان تجاه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أنهم «يبكون مع الراعي ويأكلون مع الذئب»!

● بدايةً، يُرجي تعريف القارئ العربي بسجلّكم السياسي والنضالي الحافل كسياسية ونائبة في البرلمان التركي... وأهم الاستجوابات أو التحقيقات التي أثرتموها تحت قبة البرلمان؟

- وُلدت في منطقة «سمنداغ» في هاتاي التركية، التي يعيش فيها العرب بكثافة. وشاركت في النضال الاشتراكي منذ سنوات دراستي الثانوية. وقمت بدراسات مختلفة لإحياء الثقافة العربية واللغة العربية، وشاركت في إنشاء وإدارة معهد أبحاث الشعوب العربية في الشرق الأوسط.

وكذلك عملت في مجالات المختلفة مثل حقوق الإنسان ودراسات المرأة. ولقد قمت بدور نشط في المبادرات المدنية التي تم إنشاؤها من أجل الحل السلمي للمشكلة الكردية في تركيا. وشاركت في عمليات تأسيس وتنظيم مؤتمر الشعوب الديمقراطي ومن ثم حزب الشعوب الديمقراطي. كما شاركت في تأسيس حزب إعادة التأسيس الاشتراكي في عام 2013 وشغلت منصب الرئيسة المشاركة للحزب، وهو أحد المكونات المؤسسة لحزب الشعوب الديمقراطي.

وتم انتخابي نائبًا عن حزب الشعوب الديمقراطي بمدينة أضنة في انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018، وكذلك نائبًا عن حزب اليسار الأخضر في أضنة في الانتخابات العامة التي أجريت في 14 مايو/آيار 2023، الذي أسست بدلًا عن حزب الشعوب الديمقراطي بعد التهديد بإغلاق الحزب من قبل حكومة حزب «العدالة والتنمية». وعملت كعضو في لجنة الشؤون الخارجية و لجنة الموازنة في البرلمان. لقد واصلت عملي كرئيسة مشاركة لحزب الشعوب للمساواة والديمقراطية منذ مؤتمرنا المعتاد الرابع الذي عقد في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

دستور انقلابي

● ما هي أهم الأعمال التي قمتم بها في البرلمان التركي؟

- رغم أن الكثير من الأعمال التي أقوم بها في البرلمان مهمة بالنسبة لنا؛ ولكن وبلا شك الأكثر فعالية هو الذي لا أستطيع أن أنساه؛ هي المساءلة البرلمانية التي قدمناها في نهاية عام 2022 بشأن الإجراءات العاجلة الواجب اتخاذها بشأن زلزال «هاتاي» المحتمل. ولسوء الحظ، تعرضنا لكارثة كبيرة في 6 فبراير/شباط، بعد أيام قليلة فقط من هذه المساءلة البرلمانية!

● قبل حوالي شهر أصبحت رئيسة مشتركة للحزب ما هو برنامجكم لتحقيق الديمقراطية في تركيا والحل السياسي للقضية الكردية في ظل وجود النظام الحالي في تركيا؟

- يتضمن برنامج حزبنا نهجًا جذريًا في إطار المبادئ التحررية والديمقراطية، في التعامل مع القضايا التي أصبحت مزمنة خلال فترة المائة عام منذ تأسيس تركيا في عام 1923. وبمعنى آخر، نحن ندعو إلى وضع دستور تركي جديد يجمع بين الجمهورية والديمقراطية ويضمن التمثيل المتساوي للشرائح الاجتماعية المستبعدة على هذا الأساس.

ونرى أن الدستور الحالي هو «دستور انقلابي» والتغييرات الأخيرة التي تم إجراؤها خلال عملية استفتاء غير عادلة، والنظام الحالي الذي نسميه بـ «نظام الرجل الواحد» الشمولي، خارج حتى عن دستور الانقلاب، وأنه سببّ دمارًا أكبر في كل من تركيا والمناطق المحيطة بها مع مرور كل يوم.

ولكي نكون واضحين، فإن تركيا تحتاج إلى الدخول في عملية تحول أكثر ديمقراطية وتحررًا فيما يتصل بالقضايا العميقة الجذور، وخاصة القضية الكُردية. وبخلاف ذلك، لا يمكن توقع سيناريوهات إيجابية سواء بالنسبة لتركيا أو لشعبنا في المناطق المحيطة.

ويدعو حزبنا إلى بدء محادثات سلام جديدة يتحمل فيها البرلمان أيضًا المسؤولية، وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى تمهيد الطريق من خلال التغييرات القانونية.

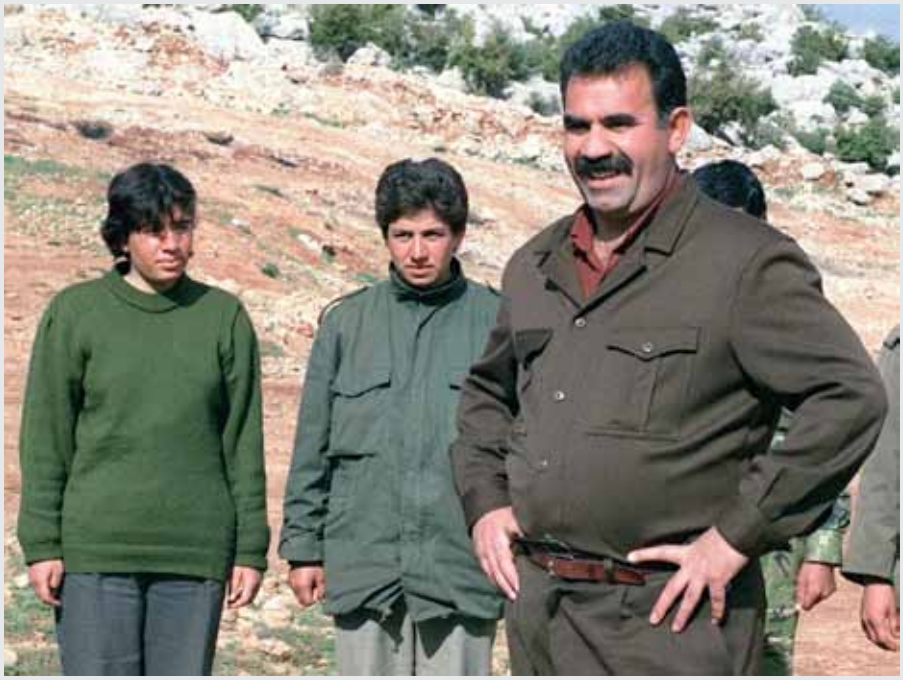

عبد الله أوجلان زعيم الشعب الكُردي لديه القدرة على إحلال السلام في تركيا والشرق الأوسط

كبار المسؤولين التنفيذيين في «حزب العدالة والتنمية» لديهم علاقة تجارية وثيقة مع إسرائيل

ومن ناحية أخرى، لابد من التخلي بشكل عاجل عن لغة الاستقطاب والتهميش التي تهيمن على المجال العام من السياسة إلى وسائل الإعلام. ويجب تجنب المناخ الاجتماعي الذي يتم فيه تمجيد القومية التركية العرقية وكذلك النزعة العسكرية وتقديس الدولة. وبدلًا من ذلك، أعتقد أن اللغة السياسية المتطرفة والعدائية يمكن إضعافها إلى الحد الذي يسود فيه التسامح، وضمان حرية التعبير، وتحقيق المساواة أمام القانون. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من الأسهل بكثير تنفيذ الدراسات السياسية والقانونية والإدارية المتعلقة بحل المسألة الكُردية.

● قلتم في تصريحات لكم إنه يجب تشكيل «جبهة نضال ديمقراطي» ضد الفاشية في تركيا... كيف السبيل إلى تحقيق ذلك ولماذا، وهل سنشهد ذلك في انتخابات البلدية القادمة؟

- دعوتنا إلى «جبهة النضال الديمقراطي» هي موقف ضروري حتمي في تركيا والدول التي تعاني من أوضاع مماثلة، حيث توجد أزمة اجتماعية وسياسية. وإن تطوير موقف مشترك من قبل جميع الحركات السياسية التي لديها اهتمامات مشتركة بشأن مستقبل البلاد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوعود التي وعدناها لشعوبنا ومسؤوليتنا

استبدل أردوغان النكات والابتسامة مع نتنياهو أمام الكاميرات بتصريحات مختلفة بشكل كلي ضد إسرائيل

النظام التركي لعب دورًا كبيرًا في تحوّل حوض شرق البحر المتوسط إلى «مناطق صراع»

السياسية.

وفي دولة كبيرة يبلغ عدد سكانها 85 مليون نسمة، فإن النضال الذي تخوضه مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية وحدها من أجل دفع البلاد إلى مسار أكثر ديمقراطية وتحررية، لا يمكن أن يكون كافيًا. ولذلك، نحن منفتحون على التعاون والسير جنبًا إلى جنب مع كافة الشرائح الاجتماعية التي لها نفس الاهتمامات المستقبلية مثلنا. وفي الوقت الحالي، تأسس حزبنا كحزب مظلة على هذا الأساس.

اغتصاب الإرادة الكردية

● اعتبرتم في تصريحات أن «هنالك مساعٍ في تركيا لبناء نظام استبدادي على يد رجل واحد وفرض العزلة على إرادة الشعب الكردي»... فما وجه الارتباط بين القضيتين؟

- كما ذكرت، فإننا نسمي هذا نظام الشمولي الديكتاتوريّ باسم «نظام الرجل الواحد». ووفقًا لهذا الشكل من الحكم، فإن إرادة جميع شرائح المجتمع «الأخرى»، أي المُعرّفين أنفسهم كمعارضين، مهددة بالاغتصاب.

وبعد الانتخابات المحلية، تم عزل جميع رؤساء البلديات المشاركين المنتخبين من قبل الشعب الكردي بشكل غير قانوني. وليس هذا سوى انقلاب مدني ضد الكُرد. إن سياسة الاغتصاب هذه، ليست لها أي أساس قانوني أو أخلاقي، تدار مباشرة من القصر.

إن اغتصاب إرادة الشعب الكُردي لا يقتصر على البلديات فقط، بل تتعرض الأجهزة الإعلامية والجمعيات والمؤسسات الثقافية وجميع أنواع الأنشطة العاملة في المجال الاجتماعي التي أنشأها الكُرد، لتدخل مباشر من القصر. ويتم احتجاز العديد من السياسيين الكُرد ورؤساء البلديات والفنانين وموظفي الجمعيات والصحفيين والنقابيين يوميًا، وكذلك آلاف من أبناء الشعب الكردي الذين يتحملون مسؤوليات في مجالات مماثلة، في السجون بعد محاكمات غير عادلة، واضطر كثيرون آخرون إلى طلب اللجوء السياسي في الخارج.

● أثرتم في استجواب أمام البرلمان التركي في يناير/كانون الثاني 2021 تساؤلات بشأن اختطاف المجموعات المسلحة المدعومة من تركيا لمئات النساء الكرديات في منطقة «عفرين» شمال سوريا ونقلهنّ إلى ليبيا من أجل استعبادهن جنسيًا... إلى أين وصلت هذه القضية الخطيرة؟

- لسوء الحظ، فقد أخذت هذه المأساة مكانها في الصفحات المظلمة من تاريخ البشرية ما شهدتها منطقتنا من ممارسات غير إنسانية وجرائم الحرب. والخطاب الذي ألقيته في الجمعية العامة المذكورة أعلاه للجمعية الوطنية الكبرى التركية كان يتعلق بالمقترح

خارطة لمقترح سابق لمد أنبوب غاز إسرائيلي نحو أوروبا عبر تركيا

الـذي قدمناه والأسـئلة التـي طرحناها على وزارة الخارجية في ديسمبر/كانون الأول 2020.

سـألنا عـن الادعـاءات بـأن النسـاء الكُرديـات والفتيـات القاصـرات المحتجـزات فـي سـجن عفريـن، تـم احتجازهـن من أجل إرسـالهن إلى ليبيا. وأدرجنـا أقوال الشـاهدات علـى جدول الأعمـال. لسـوء الحـظ، نعلـم أنـه تـم اختطاف الآلاف من النسـاء الأيزيديات فـي أعقـاب مجـزرة شـنكال، وأن بعض النسـاء والفتيات الأيزيديـات تم العثور عليهـن مـن قبـل أقاربهـن فـي أنقـرة، العاصمة المركزيـة لتركيا عند محاولة بيعهن عبر الإنترنت. وقد أجرى مجلس المـرأة فـي حزبنا دراسـات حـول هذه القضية. ولسـوء الحظ، علـى الرغم من السـنوات التي مرت، لا تزال آلاف النساء الأيزيديات مفقودات.

وفيمـا يتعلـق بالأسـئلة التـي كنـا نطرحهـا باسـتمرار فـي ذلـك الوقـت بخصـوص النسـاء الكرديـات اللائـي تـم اختطافهـن مـن عفريـن والرغبات فـي نقلهن إلـى ليبيـا، كان جـواب وزير الخارجيـة لـم تكـن إجابـة بخصـوص المحتـوى. بـل ردوا علينـا بإجابـات مطبوعة لم تكن ذات صلة بأسئلتنا. لقد كان الجواب مجـرد نفي للادعاءات، لكنه للأسـف كان بعيدًا عـن معالجة مخاوفنا وشكوكنا.

«الأحذية» قبل الدبلوماسية

● حصل تمديـد للقوات التركية في ليبيا قبل أسـابيع وكذلك يحصل سـنويا لتواجـد الجيـش التركي في سـوريا والعـراق مـا هـو موقفكـم من ذلك وخاصة أن الكثير من السـوريين والعراقيين والليبيين يـرون ذلـك احتـلالا ويضـر بالعلاقـات التركيـة العربية؟

- في السـنوات العشـر الأخيرة على وجه الخصـوص، تبنى نظام القصر نهجًا يركـز على الجمود والنزعة العسـكرية، مثـل وضـع الأحذيـة العسـكرية قبـل الدبلوماسية.

ويمكـن القـول إن تركيا لعبـت دورًا رائدًا في التحول المسـتمر لحوض شرق البحـر الأبيـض المتوسـط إلـى مناطق صراع في جغرافية واسـعة مـن القوقاز إلى جنوب كردستان، ومن ليبيا إلى شمال سوريا. وتعد التهديدات العسكرية لنظام القصر من الأسـباب الرئيسـية للأزمات الإقليميـة، خاصة فـي سـوريا والعراق، حيث حقق الكُرد مكاسب وطوروا إرادتهم السياسية كقوة شرعية في المنطقة.

ويؤثر هذا الوضع سـلبًا على الشـعب العربـي والهويـات العرقيـة والطائفية الأخـرى التـي تعيـش فـي المنطقـة. لـو ركـزت تركيا أثنـاء الحـرب الأهلية السـورية علـى الحل السياسـي بدلًا من إرسـال مقاتليـن أجانـب إلـى المنطقة كـوكلاء، لما تمكنـت القـوى الرجعيـة مثل داعش والقاعدة من التمسـك بهذه المنطقـة. ربمـا كانـت الحـرب الأهلية ستنتهي خلال 4-5 سـنوات، ولما حدثت موجـات مـن الهجـرة، ولمـا كان الدمـار الاقتصادي قـد تفاقم، ولما كانت الأزمة الإنسانية قد تعمقت.

ولتوضيح الأمر، أعلن الكُرد عن إرادة سياسـية للعيش في سـلام مع الشعبين العربي والتركي. وفي سوريا، حقق الكُراد ذلك من خلال «العقد الاجتماعي» الذي كان بمثابـة اقتـراح لدسـتور جديـد. لقـد أعلـن الكُـراد الذيـن يعيشـون في تركيـا دائمًـا عـن رغبتهم فـي تحقيق سـلام مشـرف ودائم دون تغيير الحدود. ولذلك، من أجل حل الأزمة والاسـتقرار

الإيزيديات في عفرين.. خطف واعتقال وتعذيب من قبل الاحتلال التركي

الإقليمي، تحتاج الدولة التركية إلى تغيير محورها.

وباختصار، ليس للمذكرات التي تمهد للتدخلات العسكرية أي أثر سوى تعميق الأزمات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومتان الليبيتان في الإعلان علنًا عن أنهما لم تعدا ترغبان في رؤية قوات أجنبية على أراضيهما. على الرغم من ذلك، فإن نظام القصر، الذي يحاول إظهار موقف الوصاية على حكومة طرابلس، يواصل للأسف الإصرار على الهيمنة هنا من خلال نهج عثماني جديد. ونحن، كثالث أكبر كتلة حزبية في البرلمان، صوتنا بـ«لا» لجميع هذه القرارات، وفي كل مرة كنا نقول بوضوح إن هذه القرارات تعمق الأزمات الإقليمية. ونحن نرى أن موقفنا هذا يحظى بالتقدير والدفاع عنه من قبل شرائح تقدمية من الشعب التركي. وكذلك يهمنا أن يرى الجمهور العربي موقفنا بوضوح ويقيم إمكانية تطوير العلاقات الكردية العربية على هذا الأساس.

● لماذا يستمر إفلات مرتكبي المجازر والممارسات القمعية ضد الكُرد والمعارضة والنساء في تركيا من العقاب... وما هي الطرق الصحيحة برأيكم لتصعيد وتيرة النضال في وجه هذه المجازر لإنهاء سياسات الإفلات من العقاب؟

- المرتكب الرئيسي والمسؤول عن الهجمات ضد الكُرد والمعارضة والنساء في تركيا، هو حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. بعد محاولة الانقلاب في 15 يوليو/تموز 2016، واجه جزء كبير من المجتمع وسياسيين من المعارضة، وخاصة حزبنا، هجومًا خطيرًا وضغوطًا كبيرة من الحكومة. هناك محاولات لقمع المجتمع والسياسة الديمقراطية من خلال القوانين التي يصدرها البرلمان، والمراسيم الرئاسية، والسلطة القضائية التي تستخدمها الحكومة كجهاز لأغراضها. المسؤولية الأساسية عن العنف والمجازر ضد المرأة هي حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، بسياساتها القمعية التي يهيمن عليها الذكور. إن تزايد العنف وجرائم القتل ضد المرأة في السنوات العشرين الماضية، وإفلات مرتكبي هذا العنف والقتلة من العقاب، هو نتيجة للسياسة التي تحاول السيطرة على المجتمع. فالرجل الذي يقتل المرأة ويهددها ويحاول إضعافها يستمد سلطته من السلطة السياسية، ويتم تشجيع الفهم الحالي للعنف.

ويعد قرار الرئيس أردوغان بالانسحاب من اتفاقية إسطنبول بين عشية وضحاها اغتصابًا للحقوق التي اكتسبتها المرأة نتيجة نضالها من أجل الحرية لسنوات، كما أنه مؤشر على موافقة الحكومة على العنف ضد المرأة.

إن إنهاء القمع ضد الكُرد والمعارضة والنساء والعديد من شرائح المجتمع الأخرى في تركيا، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ضمان الديمقراطية وبيئة سياسية حرة. ولهذا السبب، نعتقد أن التشكيلات والتحالفات والتعاون السياسي التحرر والشامل أمر مهم في كل من تركيا وخاصة في الشرق الأوسط.

● تتكلم السلطة التركية ورئيسها أردوغان عن الشعب الفلسطيني وعن الحرب في غزة، كيف ترين موقف حزب العدالة والتنمية من حرب غزة، وماهو موقفكم كحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب من حرب غزة؟

- إننا نعتبر موقف حزب العدالة والتنمية، الذي يوجه السياسة الخارجية لتركيا منذ عشرين عامًا في الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، سياسة «ذات وجهين» بكل بساطة. بمعنى آخر، هم في وضع «يبكون مع الراعي ويجلسون ويأكلون مع الذئب»!

بمعنى آخر، على الرغم من أنهم يدلون ببيانات كأنهم واقفون بجانب فلسطين، ولكن عندما ننظر إلى الحقائق، يمكننا أن نرى من السجلات الرسمية أن كبار المسؤولين التنفيذيين في حزب العدالة والتنمية لديهم علاقة تجارية وثيقة مع (إسرائيل).

قد يكون من المفهوم لو كانت هذه العلاقات التجارية تلبي احتياجات الإنسانية مثل الغذاء والمنتجات الصحية والملابس، ولكن غالبية هذه المنتجات هي من مواد البناء مثل الحديد والأسمنت، التي تستخدم في صناعة الجدران التي تحاصر بها الشعب الفلسطيني، وكذلك في إقامة مستوطنات جديدة. وبمعنى آخر، نحن نتحدث عن حكومة حزب العدالة والتنمية التي ترسل الصلوات إلى فلسطين ولكنها تبيع منتجات استراتيجية مثل الحديد والأسمنت لإسرائيل، مما يديم الاحتلال.

● طالبتم في يناير/كانون الثاني الماضي 2023 خلال مسيرة مع نواب «حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب» بإنهاء فوري للعزلة المفروضة على الأسير القائد عبد الله أوجلان... فهل يمكن أن ينال القائد حريته يومًا ما؟

- السيد عبد الله أوجلان هو زعيم الشعب الكُردي، وله تأثير كبير على جميع الكُرد الذين يعيشون في أربعة

شعار حزب المساواة وديمقراطية الشعوب

أجزاء من كردستان وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكان الدور البناء الذي لعبه في إرساء سلام اجتماعي جديد بين الدولة التركية والكُرد بين عامي 2013 و2015 في غاية الأهمية. ولسوء الحظ، أنهى أردوغان عملية الحل، معتقدًا أن عملية السلام هذه تتعارض مع مصالحه الشخصية، والآن تهدف سياسة أردوغان إلى القضاء على كافة مكاسب الكُرد تحت اسم «خطة الانهيار». في هذه المرحلة، مهما خسر الكُرد، فقد خسره الأتراك وكل شعوب المنطقة أيضًا.

ولم يقتصر الأمر على الخسائر البشرية فحسب، بل أصبح الدمار الاقتصادي والاجتماعي الخطير يزداد عمقًا. ومن أجل الخروج من هذه الأزمة، لابد من رفع العزلة عن عبد الله أوجلان والعودة إلى طاولة المحادثات من جديد للتوصل إلى حل دائم.

وكما جلب مانديلا السلام إلى جنوب أفريقيا كزعيم للشعب، فإن عبد الله أوجلان، كزعيم للشعب، لديه أيضًا القدرة على إحلال السلام في تركيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن السيد أوجلان يضع حرية الشعب قبل حريته الجسدية، فإن الحرية الجسدية للسيد أوجلان ستكون ممكنة أيضًا من خلال إقامة سلام دائم. واستنادًا إلى المبادئ الواردة في القانون العالمي مثل «قواعد مانديلا» و«الحق في الأمل» التي اعتمدتها الأمم المتحدة، لا يوجد في الواقع أي عائق قانوني أمام حرية السيد أوجلان.

● قلتم في تصريح على هامش المسيرة نفسها إن «السيد أوجلان قدّم إشارات مهمة بأنه يمكن إيجاد حل للقضية الكردية من خلال لقاءات مرحلة عملية السلام»... كيف؟

- في إجابتي على السؤال السابق، ذكرت المساهمة الرائدة التي يمكن أن يقدمها لحل المسألة الكردية. وقبل العزل الصارم، أعلن السيد أوجلان أنه سيصر على إظهار إرادته من أجل سلام دائم ومشرف، على الرغم من كل شيء. إن تصريح السيد أوجلان «إذا توفرت الشروط سأحل هذه المشكلة خلال أسبوع» هو أوضح مؤشر على إصراره ونهجه البناء في هذه القضية.

● يقال إنك من أصول عربية، هل هذا صحيح؟... وما هو شعورك كشخص وأنت تقودين حزب يجمع كل المكونات الإثنية والدينية في تركيا وماهي أهمية العلاقات بين الكُرد والعرب والترك في تركيا والشرق الأوسط وهل لديكم هدف لتطوير تلك العلاقات؟

- نعم أنا عربية. وحزب الشعوب للمساواة والديمقراطية كما يوحي من اسمه، هو حزب سياسي يمثل الألوان والشعوب المختلفة للأراضي التي نعيش عليها. ويرى حزب الشعوب للمساواة والديمقراطية أن مناطق نضال جميع قوى المعارضة الديمقراطية في تركيا هي ساحة نضال مشتركة ويستمد قوته من ذلك، أي وحدة اختلافاتنا. لذلك، كعربية فإن كوني رئيسًا مشاركًا لحزبنا هو انعكاس طبيعي لنسيج حزبنا. نحن نناضل من أجل الديمقراطية تحت مظلة حزبنا، جنبًا إلى جنب مع رفاقي من الكُرد والعرب والأتراك والأرمن والآشوريين والجورجيين والعديد من الأصول العرقية الأخرى. وبطبيعة الحال نأمل أن تكون علاقتنا الرفاقية نموذجًا للمنطقة بأكملها ولتركيا. إن أهم سياسة لحزبنا هي اتباع سياسة السلام في تركيا والشرق الأوسط. ونواصل عملنا لتحقيق هذا الهدف المنشود.

بعد أن انطفأت ذروة الغضب الشعبي

كُرد إيران... ملاحقات بالداخل والخارج

مقاتل إيراني كردي ينتمي إلى الديمقراطي الكردستاني الإيراني (أ ف ب)

منظمة «هنغاو» الحقوقية: 40% من النشطاء المحكوم عليهم بالسجن والجلد والحرمان الاجتماعي خلال 2023 ينتمون للعرقية الكُردية

محسن عوض الله

«الديمقراطي الكردستاني» الإيراني: في السنوات الأربع الماضية شنت إيران العديد من الهجمات بالصواريخ والمسيرات على مخيمات اللاجئين السياسيين الكردستانيين الإيرانيين مما أسفر عن مقتل العشرات وإصابة آخرين

■■ كسائر أعوامهم مضي عام 2023 صعبًا على الكُرد فى إيران، بعد أن انطفأت ذروة الغضب الشعبي على مقتل الفتاة الكُردية مهسا أميني، الذى واجهته السلطات الإيرانية بحزم وعنف شديدين.

وبالمقارنة بأوضاع الكُرد فى سوريا أو العراق تبدو الصورة قاتمة لكُرد إيران، ففي الوقت الذى يتمتع فيه نظراءهم وجيرانهم باستقلال ذاتي سواء بحكم الدستور كما هو الحال فى كردستان العراق، أو بحكم الأمر الواقع كما هو الوضع بشمال شرق سوريا، نجد كُرد إيران تعلق لهم المشانق في الميادين العامة، ومازال مجرد الحديث باللغة الكردية جريمة يعاقب عليها القانون.

ووفقًا للتقارير الحقوقية فقد شهد عام 2023 إعدام 151 من المدنيين الكُرد فضلًا عن اعتقال 1025، كما قتل 20 كُرديا داخل السجون منهم 8 فقدوا أرواحهم جراء التعذيب.

وكشف التقرير الختامي لمنظمة هنغاو الحقوقية الإيرانية عن عام 2023 تعرض 41 عتالًا كُرديًا للقتل وإصابة 292 آخرين خلال البحث عن قوت أولادهم.

وأشار التقرير إلي أن عام 2023 شهد محاكمة 225 مدني كُردي لأسباب مختلفة بينهم 7 تم الحكم بإعدامهم، والباقون تم الحكم عليهم بالجلد والسجن.

واستنادًا إلى إحصائيات «هنغاو» فإن 40% من النشطاء المحكوم عليهم بالسجن والجلد والحرمان الاجتماعي، من قبل النظام القضائي في إيران خلال 2023، ينتمون للعرقية الكُردية.

ملاحقة المعارضة الكردية بالخارج

ولا تكتفي إيران بالتنكيل بمواطنيها الكُرد فى الداخل فقط بل تطاردهم في

اتفاق بين إيران والعراق على نزع سلاح المجموعات الكردية المعارضة لنظام الملالي في كردستان

مقتل سجين سياسي كردي تحت التعذيب في إيران

الناشط الكردي الإيراني سوران خدري

الخارج أيضا، ولا يتوقف الحرس الثوري عن شن هجمات صاروخية تستهدف معاقل الأحزاب الكردية المعارضة لنظام الملالي والتي تتخذ من إقليم كردستان مقرًا لها.

وبحسب تقارير ينشط في إقليم كردستان عدة أحزاب إيرانية كردية معارضة، تنتمي إلى مناطق كردستان إيران مثل محافظة كردستان، وكرمانشاه ومحافظة إيلام الذين غادروا إيران هربًا من القمع الذي تمارسه السلطة ضدهم.

ومن الأحزاب الإيرانية المتواجدة بكردستان العراق الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وجماعة الدعوة والإصلاح، وحزب الحرية الكردستاني (باك)، وحزب الحياة الحرة الكردستاني (بجاك)، وحزب خبات، وكوملة.

وأواخر أغسطس/آب الماضي، أعلنت إيران توصلها إلى اتفاق مع العراق لنزع سلاح المجموعات الكردية المعارضة لنظام الملالي، ونقلها من إقليم كردستان العراق وإخلاء الثكنات العسكرية التي أقامتها هناك ونقلها إلى المعسكرات التي خططت لها الحكومة العراقية.

ووفقًا للاتفاق الذي جاء بعد تهديد إيراني بتوسيع عملياتها العسكرية داخل العراق، أعلن حرس الحدود العراقي، عن بناء أكثر من 100 برج مراقبة على حدود إقليم كردستان العراق مع إيران.

ومطلع سبتمبر/أيلول الماضي، أعلن قائد عسكري رفيع في الحرس الثوري الإيراني، أن أمام العراق عشرة أيام فقط لنزع سلاح الجماعات الإيرانية المعارضة الموجودة في إقليم كردستان، ملمحًا إلى أنه في حال لم يتم ذلك فإن طهران ستعود مجددًا لاستهداف هذه الجماعات.

وعلى إثر التهديدات الإيرانية، طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، في بيان له بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول الماضي المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان والحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بالتدخل بقوة لمنع أي هجوم عسكري قد تشنه إيران على اللاجئين الكُرد الإيرانيين على أراضي إقليم كردستان.

وكشف بيان الحزب أن إيران قامت خلال العقود الثلاثة الماضية باغتيال مئات اللاجئين والناشطين السياسيين الكوردستانيين الإيرانيين على أرض الإقليم وفجرت القنابل على نشاطات الشباب والأطفال. وفي السنوات الأربع الماضية شنت العديد من الهجمات بالصواريخ والمسيرات على المخيمات الخاصة باللاجئين السياسيين الكردستانيين الإيرانيين مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين واللاجئين وإصابة آخرين.

من جانبه، كشف الناشط والأكاديمي الإيراني ذوي الأصول الكردية سوران خدري عن عدم وجود قيادات كردية داخل إيران نتيجة السياسة القمعية التي ينتهجها نظام الملالي، مشيرًا في الوقت نفسه إلى وجود أعضاء كُرد في المجلس الإيراني لكنهم لا يمثلون القضية الكردية إنما جزء من منظومة السياسية الإيرانية.

وأكد خدري في تصريحات خاصة لـ«كردستان» إن المعارضة الكردية تطالب بحقوق الكُرد في سياق القانون الدولي وميثاق حقوق الإنسان، وحتى إذا لم تحصل على ما تناضل من أجله لكنها استطاعت أن تبني فكرة الهوية في الوعي الفردي الكُردي.

وأشار الناشط والأكاديمي الإيراني، إلى أن نضال الشعوب المضطهدة صعب ويحتاج إلى نفس طويل خاصة في زمن مصالح الدول والنظام العالمي متصلة بعضه ببعض.

القوى الكُردية والظروف الإقليمية والدولية

وحول أسباب ضعف تأثير القضية

الكردية في إيران قياسًا بنظرائهم في سوريا والعراق، اعتبر الناشط الإيراني أن الأمر يتعلق باستراتيجية الدول الأوربية التي ترفض تغيير النظام الإيراني، خاصة أن معظم المعارضة الكُردية متواجدة في كردستان العراق وحكومة الإقليم لديها علاقات دبلوماسية وسياسية وإقتصادية، وهو ما يضعف موقف المعارضة الكُردية الإيرانية حيث لا تستطيع حاليًا الوقوف ضد مصالح حكومة الإقليم.

كما يري خدري وهو باحث في التاريخ والقانون الدولي أن القوى الإقليمية في المنطقة لا تساند، أو ليس لديها خطة لمساعدة الكُرد في إيران، في حين أن النظام الإيراني يستفيد من كل فوضى ومشاكل سياسية في المنطقة من أجل توسيع هيمنته على المنطقة، خاصة دول الخليج.

وبحسب الناشط المقيم بلندن فإن استراتيجية الدول الأوربية ليست تغيير النظام الإيراني إنما إيجاد إصلاحات سياسية واقتصادية تتناسب مع مصالح الدول الغربية وتحافظ على توازن القوى في المنطقة بين العرب والفرس، أو بين السنة والشيعة.

دور الأحزاب الكردية

ولفت خدري إلى أن تعداد كُرد إيران يقارب 12 مليون نسمة، ويمثلون قوة ضغط على النظام ولديهم تأثير سياسي على سياسات النظام الداخلية والخارجية، معتبرًا أن النظام لا يستطيع أخذ أي خطوة دون مراعاة تأثيرها على القضية الكُردية.

وحول استراتيجية القوي والأحزاب الكردية، أكد الناشط أن أهم ما يجب فعله هو الحفاظ على الهوية الكردية وتعريف الذات سياسيًا، معتبرًا أن الأحزاب الكردية نجحت في التعبير عن القضية الكردية إلى حد ما خاصة في ظل ضعف الإمكانيات وصعوبة الأوضاع الإقليمية وحسابات المصالح الدولية، لكن رغم كل العوائق استطاعوا أن يحافظوا على القضية الكردية في أذهان الفرد الكردي وهذا في حد ذاته إنجاز كبير.

وبسؤاله، كيف ترون العام المنصرم بالنسبة للقضية الكردية في إيران، أكد خدري أن القضية الكردية في العام الماضي وصلت إلى أذهان كثير من الأشخاص حول العالم وخاصة بعد مقتل جينا أميني أو مهسا اميني والتي اكتسبت قضيتها شعبية وتعاطفًا كبيرين حتى في أوساط الشعوب العربية مشيرًا إلى أنه رغم مأساة الحادث، إلا أنه كان له مظاهر إيجابية حيث أثبت وحدة الشعب الكُردي ومدى إصرار الشعب الإيراني على تغيير نظام الملالي.

وأشار إلى أن الشعب الكُردي في إيران استطاع بالتعاون والتنسيق مع الشعوب الأخرى سواءً البلوش، الأحوازيين العرب، تركمان، أذريين وغيرهم من المكونات منع النظام الإيراني من مسح الثقافات غير الفارسية بالبلاد.

■ المصادر:

1- تقرير «هنغاو" لعام 2023 في إيران، موقع إيران إينترنشنال، 1 يناير/كانون الثاني 2024.

2- ماذا تعرف عن أحزاب المعارضة الإيرانية في العراق؟، موقع قناة الحرة الأمريكية، 29 أغسطس/آب 2023.

كتاب العدد

محمد أرسلان علي يضع يده على «أصل الداء»... ويشخّص أسباب الصراعات القائمة حاليًا

ويربط علي، بين المؤتمر الذي عُقد قبل مئة عام والوقت الحالي، عندما قال إنه حينما ننظر إلى ما حَلَّ بنا وبالمنطقة خلال العقد الأخير وخاصة تحت ما سُمّي بثورات «الربيع العربي» والتي بدأت من تونس فمصر ومنها انتقلت إلى ليبيا ثم إلى سوريا واليمن، نرى أننا ما زلنا نعيش حالة من الانقسام الداخلي النفسي والشخصي وحتى الهوياتي قبل أن نلهث وراء التشتت والركض نحو الأقطاب الإقليمية والدولية، ونستنجد بها لكي تأتي وتمنحنا بعض الحرية والكرامة. نستنجد بمَن يحمل المُطية بيديه ونقول له «تعال وانحر أخي في الوطن».

في هذه اللحظة، حينما نفكر بقتل الأخ الذي كنا نعيش معًا في نفس المنطقة، لا تبقى أية قيمة للوطن ولا لكل المقدسات التي كنا نلوكها منذ عقود من الزمن. فمنذ عقد من الزمن انهارت منظومة المقدسات كاملة ولم يعد ثمة شيء أو رمز يُلهمنا ويمنحنا الأمل كي نتكئ عليه ونصافح هذا الأخ الذي راح يبيعنا في أقرب بازار نخاسة من أجل ثروة ما أو جشع سلطة يُمَنّي بها نفسه حتى حين.

وجود أكثر من 30 قاعدة تابعة لتركيا

العراق... سنوات من السيادة المفقودة

سلسلة غارات نفذتها طائرات حربية ومسيرة تركية شمالي العراق

محسن عوض الله

■■ لم يختلف عام 2023 في العراق عن عشرات السنين التي سبقته خاصة فيما يخص التدخلات التركية المستمرة في البلاد منذ ثمانينات القرن الماضي.

وواصلت تركيا خلال 2023 انتهاك السيادة العراقية وشن هجمات تزعم تركيا أنها تستهدف معاقل حزب العمال الكردستاني المعارض لنظام أردوغان والذي تصنفه أنقرة وبعض الدول الغربية فى خانة التنظيمات الإرهابية.

وجاء إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل ساعات قليلة من نهاية عام 2023 عن نية بلاده الإستمرار فى تنفيذ العمليات العسكرية خارج تركيا ليكشف عن طبيعة النظام التركي واستراتيجيته فى التعامل مع دول الجوار كأرض مستباحة بلا سيادة فى مخالفة صارخة للأعراف الأممية والقانون الدولي.

تعهد أردوغان بمواصلة العمليات العسكرية خارج تركيا، والذي يأت إنطلاقًا من نظرية «الميثاق الملي» التي يعتقدها الرئيس التركي وقطاع كبير من شعبه باعتبار أجزاء كبيرة من سوريا والعراق جزءًا من الدولة التركية الكبري، وريثة الخلافة العثمانية، وبالتالي التدخل في الدولتين وانتهاك سيادتهما كحق طبيعي لأنقرة بغض النظر عن الموقف الدولي أو رفض بغداد ودمشق لهذه التدخلات.

وإنطلاقًا من هذه العقيدة جاء إعلان وزارة الدفاع التركية الخميس 28 ديسمبر/كانون الأول الماضي، عن قيام الجيش التركي بإستهداف وقتل 2201 عنصرًا من حزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا منذ مطلع 2023 وحتى آخر أسبوع منه.

عمليات القتل التي أعلنت عنها وزارة الدفاع التركية جاءت كواحدة من آلاف الغارات وعمليات القصف التي طالت مدن عراقية حيث يتواجد «حزب العمال» في منطقة قنديل الحدودية داخل السيادة العراقية.

ويشن الجيش التركي بشكل شبه يومي عمليات عسكرية برية وجوية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني

تركيا تكثف هجماتها ضد مواقع العمال الكردستاني

مسؤول في حكومة كردستان العراق:

الهجمات التركية تسببت في هجر السكان لما لا يقل عن 800 قرية منذ عام 2015

ومواقعهم في شمال العراق حيث يقع إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي، وفي منطقة سنجار الجبلية.

ولا يكتفي النظام التركي باستهداف المناطق الحدودية ومعاقل «حزب العمال» بل سبق له استهداف محافظة السليمانية ومدن دهوك ما أسفر عن سقوط عشرات المدنيين.

وفى السابع من أبريل/نيسان الماضي نجا مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية والذي كان فى زيارة للسليمانية برفقة ضباط أمريكيين من محاولة إغتيال تركية بعد أن استهدفت طائرة مسيرة تابعة للجيش التركي مطار السليمانية.

إحصاءات فاضحة

وبحسب وسائل إعلام عراقية فقد أحصت لجنة الأمن والدفاع النيابية، عدد الخروقات التركية على العراق طيلة السنوات الماضية، بأكثر من 22 ألف خرق أمني، في الوقت الذي قدم العراق أكثر من 16 الف مذكرة احتجاج، الا ان القوات التركية لا تتوقف عن ممارسة الاعتداءات.

وذكر تقرير نشرته منظمة «بيسميكر تيمز» التي تتخذ من شيكاغو مقرًا وتوثق تداعيات النزاعات في شمال العراق على المدنيين، فإن ما لا

الدفاع التركية تتفاخر بقتل أكثر من 2200 من مقاتلي «حزب العمال» خلال 2023 خارج الحدود التركية

يقل عن 148 مدنيًا قتلوا و221 أصيبوا في العمليات التركية في العراق منذ 2015 وهذه الأرقام خاصة بمن توصلت المنظمة لأسمائهم دون غيرهم من الضحايا المجهولين.

ووفقًا لتقديرات المنظمة أيضًا فإن نحو 444.800 فدان من الأراضي الزراعية احترقت بين 2007 و2018 بسبب العمليات العسكرية التركية في العراق.

ونقلت تقارير صحفية عن مسؤول في حكومة كردستان العراق، أن الهجمات التركية تسببت في هجر السكان لما لا يقل عن 800 قرية منذ 2015، وهو العام الذي شهد إنهيار وقف إطلاق النار بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، مما دفع الآلاف إلى الفرار من منازلهم.

وبحسب وسائل إعلام عراقية فمنذ بدء عام 2023 وحتى أواخر سبتمبر/ أيلول كانت هناك حوالي 300 عملية خرق تركي للسيادة العراقية من الجو ومن الأرض، وربما تضاعف هذا الرقم فى الربع الأخير من العام خاصة بعد مقتل 12 جندي تركي شمال العراق وهو ما ردت عليه أنقرة بشن عشرات الغارات.

تاريخ من الانتهاكات

تعهد الرئيس التركي بمواصلة العمليات العسكرية خارج البلاد وتحديدًا فى العراق بأنه ليس مرتبطًا بشخص أردوغان بقدر ارتباطه بالنظام التركي نفسه أيًا كان شخص الرئيس أو

خلّفت الضربات خسائر كبيرة بين صفوف مقاتلي حزب العمال الكردستاني

صورة التقطت في 25 أبريل/نيسان 2023 تظهر الجبال المطلة على قرية هيرور قرب الحدود التركية في إقليم كردستان في شمال العراق، حيث دارت معارك بين الجيش التركي ومقاتلين من حزب العمال الكردستاني

الهجمات التركية بالعراق تسبب فى احتراق 445 ألف فدان من الأراضي الزراعية بين عامي 2007 و2018

الحزب الحاكم.

بنظرة سريعة على التدخلات التركية فى العراق نجد أن تركيا أطلقت أول عملياتها بالعراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني فى مايو/أيار عام 1983، بالاتفاق مع الحكومة العراقية.

واستمرت الهجمات التركية، حيث أطلقت أنقرة في أكتوبر/تشرين الأول 1984، وأغسطس/آب 1986، حملتان عسكريتان، فى محاولة جديدة للقضاء على مقاتلي «العمال الكردستاني» شمال العراق.

وبعد فترة هدوء، أطلقت حملة عسكرية رابعة في عام 1991 تحت اسم «العصا» وهو العام الذي شهد زيادة في المقار والمراكز العسكرية التركية في عموم محافظات كردستان.

وفي عام 1992، كتب رئيس وزراء تركيا الراحل تورغوت أوزال، رسالة إلى زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المسجون بتركيا منذ عام 1999 طلب فيها تخفيف العمليات العسكرية ضد الجيش التركي للتمهيد للمفاوضات بين الطرفين، لكن المساعي فشلت في تحقيق نتيجة ملموسة. وشنت تركيا حملة عسكرية أخرى في العام نفسه شارك فيها 15 ألف جندي واستخدمت فيها الدبابات والمدافع الثقيلة والطيران الحربي، إلا أنها لم تنجح، فانسحبت القوات بعد 20 يومًا من إطلاق الحملة.

وأطلقت تركيا بعدها عدة حملات في أعوام 1993 و1994 و1995 بمشاركة عشرات الآلاف من الجنود، وشارك في الأخيرة 30 ألف جندي بالتعاون مع الحزب «الديمقراطي الكردستاني»

الذي يحتفظ بمواقف معادية لـ«العمال الكردستاني»، ودامت مدة 45 يومًا وفشلت في تحقيق أهدافها وانسحبت بعد شهر ونصف من الهجوم.

وبحلول عام 1999 وصل عدد الحملات التي أطلقتها تركيا داخل إقليم كردستان للقضاء على مقاتلي «حزب العمال» إلى 24 عملية عسكرية وفي أعوام 2000 و2007 و2008 أطلقت تركيا حملات مشابهة.

ومنذ عام 2008، حلت الضربات الجوية التركية تدريجيًا محل عمليات التوغل البرية ومنذ ذلك الحين أصبحت تركيا أكثر اعتمادًا على طائراتها المسيرة ومصادر الاستخبارات البشرية الخاصة بها خاصة مع وجود قرابة 30 قاعدة وثكنة ومركز تدريب تابع لتركيا داخل الأراضي العراقية وعلى طول الشريط الحدودي.

المعسكرات التركية بالعراق

وهناك تقارير تتحدث أن تركيا تملك الآن نحو 80 نقطة عسكرية في العراق، شيدت ما لا يقل عن 50 منها في العامين الماضيين.

وبحسب التقارير تتواجد القواعد العسكرية التركية بالعراق في كل من مناطق بامرني، شيلادزي، باتوفان، كاني ماسي، كيريبز، سنكي، سيري، كوبكي، كومري، كوخي سبي، سري زير، وادي زاخو والعمادية.

وفي عام 2014 ، عقب ظهور تنظيم داعش الإرهابي أنشأت تركيا قواعد أخرى في بعشيقة وصوران وقلعة جولان، وحولت المقر العسكري في منطقة «حرير» القريبة من أربيل إلى قاعدة عسكرية، إلى جانب معسكر «زمار» لتدريب جنودها.

وتمتد مناطق انتشار القواعد التركية في إقليم كردستان العراق على طول الحدود بدءًا من «معبر خابور» وصولًا إلى منطقة «صوران».

كما قامت ببناء «قاعدة سيدكان» وبضع مقرات عسكرية في منطقتي «ديانا وجومان» القريبتين من جبال قنديل، من أجل إحكام السيطرة على مناطق «خنير وخاوكورك وكيلاشين».

■ المصادر:

1- معاناة المدنيين مستمرة مع تكثيف تركيا لحربها على الأكراد في العراق، موقع سويس إنفو، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

2- حرب تركيا في شمال العراق: بالأرقام.. مركز واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، 28 يوليو/تموز 2022.

3- القواعد العسكرية التركية في إقليم كردستان العراق وأهدافها، موقع بي بي سي عربي، 29 يناير/كانون الثاني 2019.

كتاب العدد

بحثًا عن «القاهرة»

على مدار نحو 300 صحفة، يقاتل الكاتب بحثًا عن «القاهرة» بعد قرن من «مؤتمر الأربعين حرامي»، فيبدأ بحثه عما أسماه «الحرب العالمية الثالثة» بين غمار الحرب العالمية الأولى وتداعياتها، بعد أن ناقش أزمات ما قبل الحرب، ومنها «أزمة مراكش الأولى 1905»، و«أزمة مراكش الثانية 1911»، و«أزمة البوسنة والهرسك 1908»، و«حرب البلقان الأولى سنة 1911» والثانية في العام 1913، من دون إغفال «حروب البقان الأولى والثانية سنة 1911»، وصولًا إلى انتهاء تلك المعارك باغتيال ولي العهد النمساوي في سراييفو سنة 1914.

وحين تضع الحروب أوزارها، ينتقل الكتاب إلى معاهدات الصلح والتقاسم الاستعماري، والمؤامرات التي لا تزال المنطقة تعيش تداعياتها إلى يومنا هذا، بداية من سايكس بيكو إلى معاهدة سيفر 1920، محددًا خرائط الجغرافيا السياسية لتلك المعاهدات ومناطق النفوذ، وفق كل واحدة منها.

من جهة ثانية، لا يغفل الكتاب ملامح أساسية تحدد علاقة القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط، فيتحدث عن «العلاقة التركية - الكردية»، و«العلاقات الكُردية- الإيرانية» والكُرد في سوريا والعراق، وأزمة المنطقة والحلول المفترضة، بما في ذلك ما يراه حول «تجاوز مفهوم الدولة القومية النمطي»، مشيرًا إلى ضرورة البحث عن محاور في العلاقات العربية- الكُردية، مخصصًا الفصل الأخير بعنوان «مصر والعلاقات العربية الكردية».

رئيس «جمهورية مهاباد» الذي أعدمه الإيرانيون

الإمام الشهيد قاضي محمد... مؤسس الدولة الكُردية

يوسف شرف الدين

قاضي محمد، هو أحد أبرز الزعماء الكُرد، وهو رئيس أول «جمهورية مهاباد» أول جمهورية كُردية في التاريخ الحديث، وكان مدرسًا وزعيمًا دينيًا، اتسم طوال حياته بنكران الذات، لذلك أحبه أبناء شعبه وأطلقوا عليه لقب «الإمام».

وُلد قاضي محمد في مدينة مهاباد عام 1901. وكان الده هو القاضي المعروف علي بن قاسم بن ميرزا أحمد، وأمه من عشيرة «فيض الله بك" الذائعة الصيت في مملكة موكريان.

تمتع الإمام منذ مطلع صباه بثقافة واسعة، بسبب تبحره في أمور الشريعة والفقه الإسلامي والدين، وإتقانه اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإلمام باللغة الإنجليزية والروسية إلى جانب لغته الأم الكُردية، فضلًا عن شخصيته الساحرة التي تثير محبة وتعاطف كل من يقابله، وتواضعه وشجاعته وإيمانه العميق بحقوق شعبه في الحياة، وبضرورة النضال من أجل تحقيق هذه الحقوق المشروعة.

ورغم تحدّر قاضي محمد من أسرة ثرية في المنطقة، إلا أن ذلك لم يدفعه إلى الغرور أو الابتعاد عن معاناة شعبه، فتميز بعلاقاته الوثيقة بين أوساط الفقراء والمعدمين وحرصه على تلبية حاجاتهم ومساعدتهم في حل مشكلاتهم وتجاوز أزماتهم، من خلال حرصه على الاستماع إليهم والرد على أسئلتهم الدينية والشرعية والدنيوية. كما كان يدعو إلى نشر التعليم والثقافة بين الكُرد من أجل مواجهة الاضطهاد والظلم الواقع عليهم.

قاضي محمد .. قائد أول جمهورية كُردية في التاريخ

أحد أبرز الزعماء الكُرد...

وقائد أول جمهورية كُردية

في التاريخ الحديث

قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد يجلس في المنتصف

سيرة كفاح كُردية

خلال سنوات حياته، كان قاضي محمد متفهمًا للواقع المرير الذي تعيشه الجماهير الكُردية، متلمسًا معاناة الناس وإحساسهم بالغبن والتغييب الذي يقع على كامل القضية الكُردية، لذلك كرس كل وقته وجل اهتمامه في مصلحة الكُرد والتطلع نحو مستقبلهم وحياتهم، ليس في منطقة «مهاباد» فحسب، بل في مجمل المناطق التي تعيش فيها المجتمعات الكردية.

وفي ثلاثينيات القرن الماضي، انضم قاضي محمد إلى حزب «خويبون"، الذي أعلن نضاله من أجل وطن قومي للكُرد في عام 1927 بمعاونة إحسان نوري باشا، حيث بدأ نشاطه السياسي في كُردستان الشمالية.

وفي عام 1944 تشكلت منظمة كُردية باسم «جمعية الإحياء الكُردي"، مهدت لقيام «الحزب الديمقراطي الكُردستاني" في إيران، الذي أصبح قاضي محمد أحد مؤسسيه الأوائل.

وكان برنامج الحزب يتلخص في تحقيق الحرية في إيران، والحكم الذاتي لكُردستان داخل الحدود الإيرانية، والإخاء مع الشعب الأذربيجاني وكل الأقليات غير الفارسية، وانتشرت شعبية الحزب في المنطقة، وضمت مختلف فئات الكُرد.

وفي 16 ديسمبر/كانون الأول 1945، ووسط جمع غفير كان مجتمعًا في ساحة «جوار جرا" في مهاباد، وفي أجواء احتفالية

أراد الجلادون عند إعدامه أن يعصبوا عينيه لكنه رفض قائلًا: «أنا لا أشعر بالعار لكي يعصب عيني أمام أمتي»

كبيرة، أعلن قاضي محمد في ذلك اليوم التاريخي، استقلال منطقة موكريان عن حكومة طهران، فنكسوا علم حكومة طهران من المؤسسات والمدارس، ورفعوا علم كُردستان بدلًا منه.

استغل الإمام، ظروف ضعف الحكم في طهران ووجود القوات السوفييتية في الأراضي الإيرانية، ليعلن قيام جمهورية مهاباد أو «جمهورية كُردستان الديمقراطية"، وانتُخب رئيسًا لها، واعتمد على السوفييت في تسليح قوات حزبه وتدريبهم على أحدث الأسلحة آنذاك.

وبعد أن ألقى الرئيس الجديد كلمته، تم لأول مرة في التاريخ الكُردي الحديث، رفع العلم الكُردستاني الذي يتشكل من اللون الأحمر والأصفر والأخضر، كما تم طرح البرنامج الكفاحي الشامل للجمهورية الكُردية.

تجسد بذلك الحلم المشروع في قيام دولة كُردية على أرض كُردية، لشعب يتمتع بجميع مقومات الاستقلالية والدولة الحديثة من دون أن يؤثر هذا على سيادة أو كيان أي دولة من الدول المحيطة بها.

وعُدّت اللغة الكُردية لغة رسمية يتعلم بها الشعب وتلتزم بها الدوائر الرسمية، وتم فتح المدارس وأنشئت الصحافة والمسارح، ودخلت المرأة في معترك الحياة الكردستانية الجديدة، وقامت علاقات تجارية مع دول الجوار، وأهمها العلاقة مع الاتحاد السوفيتي.

وتضمنت جمهورية مهاباد أجزاءً من كُردستان الإيرانية وأذربيجان وغرب إيران. كما تم تشكيل الدولة على غرار الاتحاد السوفيتي فكان لها رئيس ورئيس وزراء

إعلان جهورية مهاباد بواسطة قاضي محمد

وبرلمان. وكان للدولة أيضًا جيشها الخاص الذي أطلق عليه «البيشمركة"، وتم تدريبه وتجهيزه من قبل الاتحاد السوفييتي.

وحظت جمهورية مهاباد بشعبية بين السكان الكُرد في إيران، حيث وفرت الدولة الوليدة فرصة للشعب الكُردي لتأكيد هويته الثقافية ولكنَّ الدولة لم تدم طويلًا وواجهت تحديات كبيرة.

في 26 مارس/آذار من عام 1946 وعد السوفييت شاه إيران بالانسحاب من شمال غرب البلاد، على خلفية ضغوط القوى الغربية وقتها، بما فيها الولايات المتحدة، فضلًا عن تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

«أنا لا أشعر بالعار»

أعادت إيران سيطرتها على أذربيجان الإيرانية في يونيو/حزيران من ذلك العام، وعزلت هذه الخطوة جمهورية مهاباد، فتضاءلت محاصيل وإمدادات القبائل التي دعمت قاضي محمد، كما اختفت المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى إفلاس مهاباد.

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول من عام 1946، أخبر مجلس الحرب قاضي محمد أنهم سيقاتلون ويقاومون الجيش الإيراني إذا حاول دخول المنطقة، ولكن قاضي محمد رأى أن ما سيحدث سيكون مذبحة بحق المدنيين الكُرد من قبل الجيش الإيراني، فسعى إلى تجنب الحرب بأي ثمن.

وسيطرت القوات الايرانية في السابع من ديسمبر/كانون الأول على مهاباد، واعتقلت القاضي محمد مع عدد كبير من قادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني الإيراني في مهاباد.

وتشكلت محكمة عسكرية ميدانية لمحاكمة قاضي محمد وأخويه. وكانت تلك المحكمة سرية. طلبت المحكمة من قاضي محمد اختيار محامين للدفاع عنه. فاختار اثنين من الضباط الحقوقيين الذين يعرفهم في طهران. وهو العميد أصلاني والعقيد موسى شاقولي.

لكن المحكمة رفضت ذلك وطلبت منه اختيار أحد الموجودين في الثكنة العسكرية الموجودة في مهاباد. ووجهت لقاضي محمد عددًا من التهم التي صدر على أساسها قرار إعدامه.

وطعن قاضي محمد على هذا الحكم الجائر من المحكمة معتبرًا أنها محكمة عسكرية في حين أنه رجل مدني، وكذلك لكون المحكمة لم تمنحه حق اختيار محامين للدفاع عنه. غير أن ذلك لم يجد نفعًا أمام إصرار الشاه على إعدامه شنقًا.

وفي 30 مارس/آذار، نُفذ حكم الإعدام في رئيس جمهورية مهاباد القاضي محمد ومعه أخويه سيف القاضي وصدر القاضي.

وبعد انتهاء محكمة التمييز أعيد قاضي محمد وأخويه إلى السجن لكن الأوامر جاءت بسرعة لتنفيذ حكم الإعدام فورًا وبدون تأخير. وطلب المدعي العام من قاضي محمد بكتابة الوصية فكتب الوصية الأولى للشعب الكُردي. أما الوصية الثانية فكتبها لعائلته.

وعند تنفيذ الحكم، أراد الجلادون أن يعصبوا عينيه إلا أنه رفض، حيث قال «أنا لا أشعر بالعار لكي يعصب عيني أمام أمتي ووطني الحبيب، أنا أريد أن أنظر إلى وطني الجميل والحبيب في آخر لحظة من حياتي».

وكانت آخر كلمة على لسان الشهيد قاضي محمد، هي: «عاشت الأمة الكُردية، عاش تحرير كردستان».

■ المصادر:

1- جمهورية مهاباد: قصة الدولة الكردية التي تحالفت مع السوفييت وقضت عليها إيران، موقع بي بي سي عربي، 31 مارس/آذار 2023.

2- من الذاكرة الكردية: قاضي محمد.. مؤسس أول جمهورية كوردية في التاريخ، موقع روافد المدى، بدون تاريخ.

3- لمحة عن الشهيد قاضي محمد مؤسس الدولة الكردية، موقع كورد ستريت، 30 مارس/آذار 2017.

صورة وتعليق

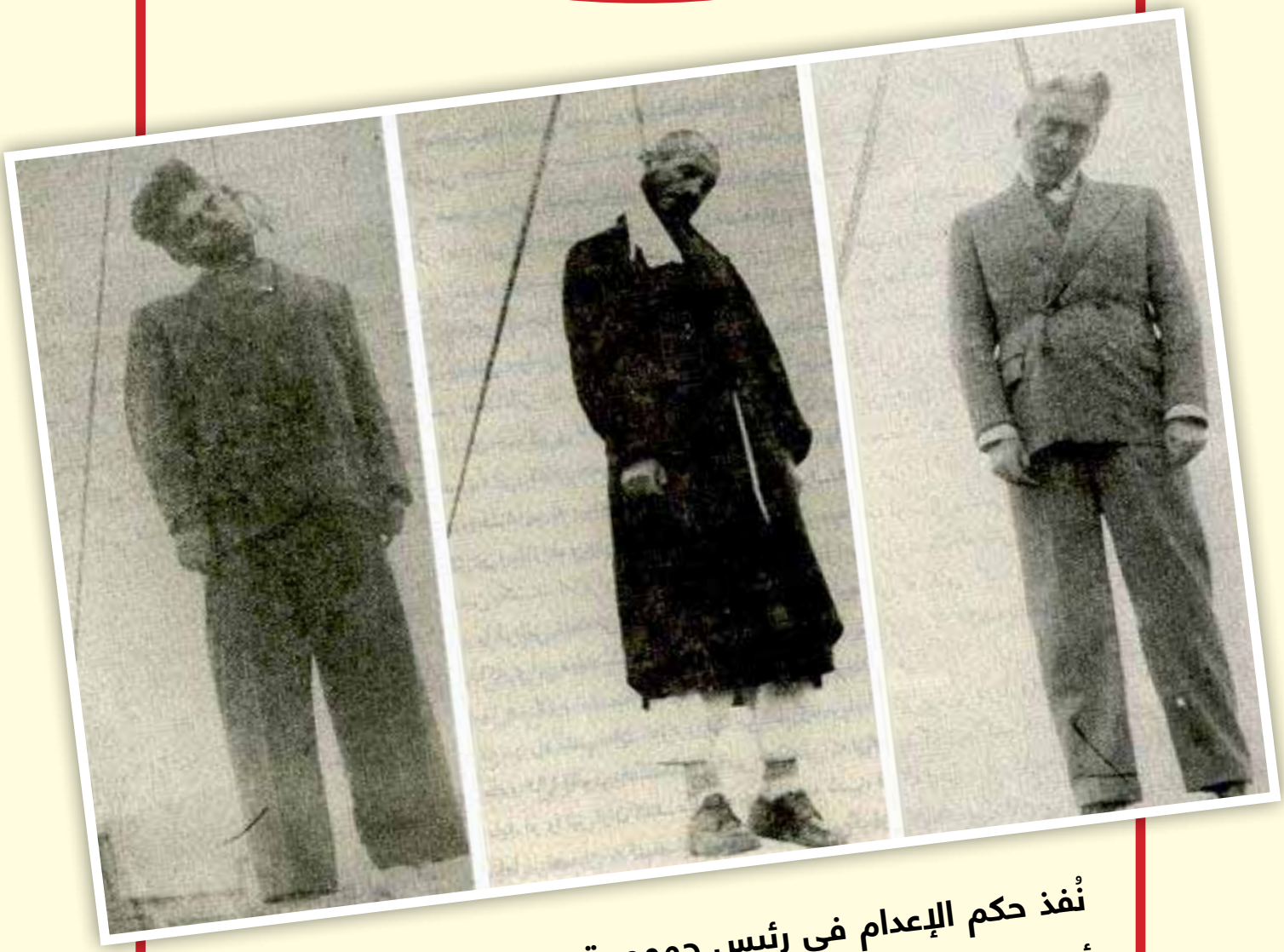

نُفذ حكم الإعدام في رئيس جمهورية مهاباد القاضي محمد ومعه أخويه سيف القاضي وصدر القاضي

الحُرّيّة

للزعيم الكردي

عبد الله أوجلان